



## الجمعية العامة

الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٦٣

الثلاثاء، ٢٩ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

تنتظرهم حياة لا رحمة ولا سعادة ولا حرية فيها. وكانت أيامهم المتبقية مثقلة بالتعذيب والعمل القسري.

الاجتماع التذكاري بمناسبة اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي

كان ذلك هو الواقع الوحشي لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، التي لا تزال حتى يومنا هذا أكبر حركة قسرية لأشخاص في التاريخ. وكان الهدف من الرق نزع أسماء ضحاياه وسلب هويتهم وإرثهم. ومن خلال توثيق قصصهم وتشاظرها والتأمل مليا فيها، نحول دون نسيانهم ونعيد التأكيد على قيمتهم البشرية.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال

الاحتفال بإلغاء الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للفقرة ٤ من القرار ٣٤٥/٧٣

ولهذا السبب نحتفل اليوم باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، تحت عنوان "قصص البسالة: مقاومة الرق والوحدة ضد العنصرية". ومن واجبنا أن نواصل إذكاء الوعي بالإرث الخبيث للعبودية، بما في ذلك العنصرية والتمييز والظلم الاجتماعي، والاحتفال أيضا بشجاعة الذين قاوموا ذلك النظام الوحشي.

الصادر في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، ستعقد الجمعية العامة اجتماعا تذكاريًا بمناسبة اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

بيان الرئيس

ويجب ألا ننسى أبدا الدروس المستفادة من ذلك الفصل المأساوي من تاريخنا، وعلينا أن نفكر فيها دائما. وأثناء قيامنا بذلك، يجب أن

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): على مدار أربعة قرون، استعبد أكثر من ١٥ مليون رجل وامرأة وطفل من جميع أنحاء أفريقيا وجزى تكبيلاهم ونقلهم قسرا إلى الأمريكتين. وقد لقي الكثيرون حتفهم في تلك الرحلة ضحايا لظروفها المروعة. أما من نجوا وبقوا على قيد الحياة، فكانت

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص بالأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-30325 (A)



وقد زرت في الأسبوع الماضي سفينة العودة، النصب التذكاري الدائم للأمم المتحدة لضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. إنه بمثابة تذكير بأنه من خلال الاعتراف بالتاريخ فحسب يمكننا أن نفهم كيفية استمراره في توجيه الحاضر والتأثير فيه، وعندها فقط يمكننا معالجة المظالم التي لا تزال قائمة معالمةً سليمة. ولا يمكننا بحق تكريم الضحايا الذين وقعوا فريسة لواحدة من أشرس المؤسسات التي ابتكرتها البشرية على الإطلاق إلا من خلال معالجة تلك المظالم.

وبتلك الروح، لنُحيّ ذكرى الضحايا بالوقوف ضد العنصرية والتمييز، وبالدعوة إلى مزيد من الالتزام بالعدالة الاجتماعية، وتمجيد المساواة في القيمة والكرامة لجميع مجتمعاتنا، بغض النظر عن الطائفة أو العقيدة أو لون البشرة. ولننقذ العزم، بأمل واقتناع، على كتابة فصل جديد في تاريخنا، مليء بالعدل والمساواة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

**الأمين العام (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أنضم إلى الجمعية العامة ونحن نحيي ذكرى ضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والناجين منها.

هناك الكثير مما نعرفه عن تجارة الرقيق الأفارقة عبر المحيط الأطلسي، واليوم نتذكر الجريمة المرتكبة ضد الإنسانية، والاتجار الجماعي بالبشر الذي لم يسبق له مثيل، والمعاملات الاقتصادية المهينة، والانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان. ولكن هناك أيضا الكثير مما لا نعرفه، ويجب أن يكون اليوم يوما للتعلم.

فالحقائق والأرقام تخفي خلفها الملايين من القصص الإنسانية - قصص معاناة وألم يفوقان الوصف، وقصص أسر ومجتمعات مُرقت، ولكن أيضا قصص شجاعة واستبسال مذهلين في مواجهة قسوة الطغاة. نحن بحاجة إلى سرد تلك القصص عن المقاومة النبيلة؛ من قصة زومبي دوس بالماريس في البرازيل؛ والملكة ناني ملكة المارون في جامايكا؛ إلى الملكة آنا نزينغا، ملكة مملكة ندونغو في أنغولا الحالية؛ وتوسان لوفرتور من سان دومينغو في هايتي الحالية وغير ذلك الكثير.

نعترف ببعض الحقائق بدون مواربة، بما في ذلك حقيقة أن كثيرا من الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي قد خطفوا من منازلهم، وقُيدوا بالسلاسل، وفصلوا عن أسرهم، وتم شرائهم وبيعهم، وإساءة معاملتهم، وتعذيبهم وانتهاكهم جسديا ومعنويا. وهذه الصدمة الجماعية، التي عانت منها الأجيال المتعاقبة لمئات السنين، لا يمكن توقع التئامها بسرعة. وحتى يومنا هذا بالذات، لا تزال عواقب تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي - والمواقف العنصرية التي يسرت ذلك - قائمة وتؤثر على حياة الكثيرين من السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

لقد زرت منذ سنوات، جزيرة غوري في السنغال، التي كانت أكبر مركز لتجارة الرقيق على ساحل غرب إفريقيا من القرن ١٥ إلى القرن ١٩. وقد كان العبيد يُعبدون بالسلاسل والأغلال ويوضعون في زنازين صغيرة. وكان مخرجهم الوحيد من خلال باب اللاعودة الصغير الذي عبره كل رجل وامرأة وطفل إلى قارب العبيد لئتم شحنه عبر المحيط الأطلسي لبناء العالم الجديد.

فالرق لم يكن محنة فردية مروعة فحسب، بل كان أيضا صدمة ثقافية تعرضت فيها مجموعة من الناس للتعذيب والألم اللاإنسانيين اللذين يُفقدانهم الصفات الإنسانية لوجودهم، وهويتهم الجماعية، وقيمهم ومشاعرهم، ونظرتهم الثقافية للعالم. وكما أقر إعلان وبرنامج عمل ديربان، لا يزال السكان المنحدرين من أصل أفريقي يعانون بشكل غير متناسب من آثار تجارة الرقيق والاستعمار. وهم يعانون من أشكال متعددة ومتفاقمة من التمييز. وفي كثير من الأحيان يتقاطع هذا التمييز مع أشكال أخرى من التحيز، ويتم تضخيمه من خلالها، مستهدفا اللغة أو الدين أو نوع الجنس أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية أو الإعاقة أو النسب، من بين جوانب أخرى كثيرة. وفي السنوات الأخيرة، كانت جائحة مرض فيروس كورونا عاملاً مضاعفا، حيث فرضت ضغطا هائلاً على النظم الاجتماعية وكشفت عن أوجه عدم المساواة الصارخة التي يواجهها الأفراد في المجتمعات المهمشة أصلا. والتضامن مع الضحايا هو أقل ما يمكننا القيام به. ويجب أن نتصرف لمعالجة أوجه عدم المساواة هذه.

(تكلم بالفرنسية)

ولكن أخطاء الماضي يجب ألا تصرف انتباهنا عن شروخ الحاضر. وخارج أفريقيا، فإن السكان المنحدرين من أصل أفريقي هم في الغالب من بين آخر المستفيدين من الرعاية الصحية والتعليم والعدالة، ومن الفرص بجميع أنواعها. لقد أثرى الشتات الأفريقي المجتمعات في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك لا يزال أفرادها يواجهون التهميش والإقصاء والتحيز اللاشعوري؛ ولا تزال حياتهم مظلمة بسبب ظلال العبودية الممتدة.

في هذا اليوم الدولي لإحياء الذكرى، لنكرم ضحايا الرق، الذين يخلد ذكراهم نصب سفينة العودة، الذي يقف في الساحة الواقعة خارج هذه القاعة مباشرة كتذكير دائم بشجاعة العبيد. إنه يدعونا إلى الوقوف متحدين ضد العنصرية، ومكافحة عدم المساواة والظلم، وتعلم الماضي وتدريبه، وبناء مجتمعات تقوم على الكرامة والاحترام والعدالة وتوفير الفرص للجميع.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأمين العام على بيانه.

قبل المضي قدما، وكما هو مبين في رسالتي المؤرخة ٤ آذار/مارس، أود أن أتشاور مع الأعضاء بغية دعوة السيدة نيكول هانا - جونز من مجلة نيويورك تايمز ومؤسسة مشروع ١٦١٩، إلى الإدلاء ببيان رئيسي في هذه المناسبة.

ما لم يكن ثمة اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، دون إرساء سابقة، في دعوة السيدة نيكول هانا - جونز إلى الإدلاء ببيان رئيسي في هذا الاجتماع التذكاري؟

تقرر ذلك (المقرر ٥٥٧/٧٦).

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** وفقاً للمقرر المعتمد للتو، أعطي الكلمة الآن للسيدة هانا - جونز.

**السيدة هانا - جونز (تكلمت بالإنكليزية):** إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم أمام الجمعية العامة اليوم في هذا اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

ونحتاج أيضا إلى الاستماع إلى قصص حظر تجارة الرقيق في إمامة فوتا تورو في السنغال الحالية في عهد الأمام عبد القادر - قبل وقت طويل من اكتساب حركات إلغاء العبودية زخما في أوروبا والأمريكتين. ومن المستحيل أن نعرف قصة كل عمل مقاومة - سواء كان عظيما أو بسيطا - استطاع ببطء ولكن بثبات أن ينتصر على الظلم والقمع والاسترقاق. ولكن تلك القصص حاسمة الأهمية لفهم ماضيا أبغض قضاياه وأدوم تركاته تلطخ حاضرننا: ألا وهي العنصرية. وقد أدت تجارة الرقيق الأفارقة عبر المحيط الأطلسي دورا رئيسيا في تشكيل المفاهيم الحديثة للعرق. ولتبرير وحشية تجارة الرقيق، تم تصوير الأفارقة على أنهم أقل من البشر. وانتشرت التعابير العنصرية المتداولة على نطاق واسع، وأضفت عليها العلوم الزائفة الشرعية، وكرسها القانون. وبعد مرور أكثر من ٢٠٠ عام على نهاية تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، لا تزال الكذبة الخبيثة المتمثلة في التفوق العنصري قائمة حتى يومنا هذا. بل هي في الواقع تلقى تجاوبا جديدا ويتردد صداها في منتديات الكراهية على الإنترنت. إن إنهاء إرث العبودية من العنصرية ضرورة عالمية للعدالة، وهو ما يمسننا جميعا - فنحن جميعا مسؤولون عن الوقوف والتكلم علنا تضامنا ضد العنصرية أينما وحيثما واجهناها.

وشكلت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي صدعا وحشيا في التاريخ الأفريقي وأفشلت التنمية في القارة لعدة قرون. وفي الوقت نفسه، لم يكن الرخاء الذي تحقق في معظم أنحاء العالم الغربي ممكنا لولا استغلال الرقيق الأفارقة وخبراتهم. لقد دمرت تجارة الرقيق اقتصادات الذين استعبدتهم وأثرت المستعمرين.

ويجب أن نطمس آثار أجيال من الاستغلال والاستبعاد والتمييز - بما في ذلك أبعادها الاجتماعية والاقتصادية الواضحة - من خلال أطر العدالة التعويضية. فالاعتراف بأخطاء الماضي وهدم تماثيل العبيد وطلب الصفح لا يمكن أن يمحو الجرائم. ومع ذلك يمكن أن تساعد في بعض الأحيان في تحرير الحاضر والمستقبل من أغلال الماضي.

لحظة أسرهم. قاوموا خلال مسار المشي الطويل من المناطق الداخلية من أفريقيا إلى الساحل. قاوموا في القلاع قبل أن يتم جرهم إلى السفن المنتظرة. لقد قاوموا كثيرا وهم في البحر لدرجة أن سفن العبيد كان لا بد من تصميمها خصيصا لمحاولة منع التمرد. أصبح المحيط مقبرة لآلاف الأفارقة الذين قاوموا باختيارهم السباحة حتى الموت مع الأجداد على أن يتم استعبادهم في أرض غريبة.

وبينما نتذكر استعبادنا الوحشي من قبل أشخاص يعتقدون أنهم متحضرون، حتى وهم يعذبون ويسئون معاملة وقتل البشر الآخرين من أجل الربح، ومن أجل السكر من أجل الشاي، ومن أجل دبس السكر ومشروب الروم الكحولي، ومن أجل ارتداء القطن، ومن أجل تدخين التبغ، يجب أن نتذكر معظم التقاليد الراديكالية السوداء الشرسة للمقاومة التي لم تبدأ بجهود مناهضة الاستعمار في القارة أو بحركات الحقوق المدنية في الولايات المتحدة وغيرها من الأماكن، ولكن مع المنحدرين من سلالة العبيد في المكسيك، كما ذهب إلى ذلك الباحث سيدريك روبنسون، الذين هربوا إلى مجتمعات السكان الأصليين أو شكلوا مجتمعاتهم الهاربة المعروفة باسم Palenques. يجب أن نتذكر بانغا، الذي قاد مجتمعا من الأفارقة الهاربين وحارب الإسبان بشراسة لدرجة أنهم اكتسبوا وضعهم كمستوطنة حرة للسود. يجب أن نتذكر أفراد جماعة الكويلومبولو في البرازيل، بمن فيهم أفراد جماعة البالمار، وهو مجتمع أسود هارب كان يقطن لمدة ٩٠ عاما في المستعمرة البرتغالية التي كانت تستورد المزيد من الأفارقة إلى العبودية أكثر من أي مكان آخر في عالم الأطلسي. ويجب أن نتذكر أفراد جماعة المارون في غيانا البريطانية والفرنسية وكوبا والولايات المتحدة وزنوج بوش في سورينام، الذين استمرت مجتمعاتهم لخمسة عقود، وقاتلوا ضد مضطهديهم الذين كانوا يحاولون إعادة استعبادهم. يجب أن نتذكر ثورات الأشخاص المستعبدين في جامايكا في عام ١٦٩٠، وفي مدينة نيويورك في عام ١٧١٢، والملكة ناني في عام ١٧٢٠، وتمرد ستونو في عام ١٧٣٩، وتمرد أفراد جماعة التاكي في عام ١٧٦٠.

لقد كرست عمل حياتي للبحث في الإرث الحديث للعبودية عبر المحيط الأطلسي. لذلك فإن أفكاري ليست بعيدة أبدا عما أصبح الموضوع الحاسم لصحافتني وما أعتقد أنه لا يزال التيار الخفي المحدد للحياة في الأمريكتين: إرث العبودية.

أقف أمام الجمعية وأنا حفيذة أحفاد الرجال والنساء المستعبدين المولودين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهم جزء من الملايين الذين عاشوا وماتوا في ظل نظام العبودية الوحشي وغير الأخلاقي واللاإنساني الذي كان قائما خلال السنوات الـ ٢٥٠ الأولى في البلد الذي سيعتبر نفسه أكثر الدول حرية في تاريخ العالم.

نجتمع في هذه القاعة لتتحدث بشأن التجارة العالمية التي نقلت نحو ١٥ مليون إنسان عزيز عبر المحيط الأطلسي في سفن وحشية - وهي أكبر هجرة قسرية في تاريخ العالم وهجرة من شأنها أن تعيد تشكيل العالم الأطلسي بأسره وتحول الاقتصاد العالمي. ويجب ألا ننسى أبدا حجم وعمق الفظائع التي عانى منها السكان المنحدرون من أصل أفريقي باسم الربح - الربح الذي أثرى الدول الاستعمارية الأوروبية وبنى الاقتصاد الوليد للولايات المتحدة. يجب ألا ننسى أبدا كيف انهارت أنظمة العبودية، فقط لتولد من جديد في أشكال أخرى من الاستغلال الاقتصادي العنيف والعنصري مثل ما نسميه قوانين جيم كرو في الولايات المتحدة، ولكن ما يسمى بشكل أكثر ملاءمة الفصل العنصري. ولكن في هذا اليوم التذكاري المهييب، لا يمكن، بل لا ينبغي تعريف النظر إلى الوراثة من خلال استعباد الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي فحسب. إذ بنفس القدر من التأثير - بنفس قدر أهمية تذكر إرث العبودية عبر المحيط الأطلسي - هناك قصص مقاومة السود التي أسهمت، أكثر من أي قوة أخرى، في انهيار العبودية في نصف الكرة الأرضية الذي نعيش فيه.

لا يخضع أي شعب طوعا لاستعباده، ومن خلال إخفاء دور مقاومة السود في تذكرنا الجماعي لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، نواصل القيام بعمل من سعو إلى تبرير العبودية بتجربتنا من إنسانيتنا الجماعية. لقد قاوم السكان المنحدرون من أصل أفريقي استعبادهم منذ

غرينوود، ميسيسيبي. ولد في عائلة من المزارعين الذين كدحوا في نظام الاستغلال العمالي الذي تم فرضه بعنف والذي ظهر في نهاية العبودية. ولد في دولة فصل عنصري صارم حيث لم يتمكن السود من التصويت أو استخدام المكتبة العامة أو الذهاب إلى المدارس التي بها أطفال بيض، وتم إعدامهم بسبب أشياء مثل تأسيس نقابة، والدخول إلى غرفة حيث كانت امرأة بيضاء وحدها، والفشل في إفساح الطريق على الرصيف بسرعة كافية احتراماً لشخص أبيض، أو أكبر جريمة على الإطلاق في الجنوب الأمريكي - امتلاك الجرأة لأن تكون شخصاً سوداً مزدهراً مالياً.

في غرينوود، الأربعينيات من القرن الماضي، كانت الحياة مدمرة جداً بحيث يمكن وضع الأطفال السود في الحقول في وقت مبكر من سن الثالثة لبدء حمل المياه إلى العمال. لذلك، عندما كان والدي يبلغ من العمر عامين، حزمت جدتي أرلينا بول، وهي مزارعة سوداء، حقيبة وحملت طفليها الصغيرين على متن قطار متجه شمالاً وهربت من الفصل العنصري في الجنوب الأمريكي.

حصلت جدتي على تعليم حتى الصف الرابع، وكانت قد قضت بقية حياتها كخادمة منزلية وبوابة. ولكن ذلك العمل الوحيد من المقاومة - تركها النظام الطبقي العنصري في الجنوب الأمريكي وفي جعبتها لا شيء سوى التصميم على أن أطفالها لن يقطفوا القطن كما فعلت هي، كما فعل والداها، مثل أجدادها المستعبدين من قبلها - حرك الأحداث التي أفضت إلى وقوفي أمام هذه الهيئة اليوم، مخاطبة الجمعية التي تمثل جميع دول العالم. كان عملها بمثابة عمل مقاوم يعكس أعمال الملايين من السود المستعبدين الذين قاوموا كل يوم بسبل كبيرة وصغيرة. لقد قاومت، مثل أسلافنا، من أجل زرع بذور الحريات ومن أجل فرص لن تراها هي أبداً لنفسها. إنه ذلك التاريخ، ذلك الفهم الذي يقودني إلى القول بأن القصة المحورية للشتات الأفريقي في الأمريكتين ليست العبودية بل مقاومتنا لها، قصة الناس المصممين على أن يكونوا أحراراً والمجتمعات التي لم تعتقد أن لها حقاً في الحرية. ويجب أن نقر بذلك التاريخ، حيث يمكن رؤية إرث العبودية في كل مكان من حولنا.

ولا بد أن نتذكر أنجح انتفاضة للشعوب المستعبدة في تاريخ العالم - الثورة الهايتية، حيث انتفض الناس المستعبدون وهزموا ثلاثاً إمبراطوريات استعمارية عظمى، وأصبحوا أول أمة في الأمريكتين تلغي الرق وتنشئ أول جمهورية سوداء حرة في العالم بجرأة يعاقب العالم الغربي هايتي عليها منذ ذلك الحين.

يجب أن نتذكر الثورات في بربادوس في عام ١٨١٦، والحرب المعمدانية في جامايكا في عام ١٨٣١، وتمردات تيرنر في نفس العام في الولايات المتحدة، حيث حاول السود إظهار كلمات باتريك هنري، الثوري الأمريكي الشهير، الذي أعلن "أعطني الحرية أو أعطني الموت"، حتى عندما كان يستعبد البشر الأفارقة من أجل الربح.

يجب أن نتذكر المقاتلين من أجل الحرية من أمثال هاربيت توبمان وفريدريك دوغلاس وغابرييل بروسر. ويجب أن نتذكر أن أفكار التنوير أو بعض من الحُسان في أذهان دعاة إلغاء العبودية البيض لم تكن وحدها التي وضعت حداً للنظام الذي أثرى القوى الاستعمارية، بل إن الإلغاء كان مدفوعاً بالثورة المستمرة التي أجبرت القوى الاستعمارية على إدراك أنه، كما كتبت الباحثة ماري ريكفورد، سيظل الحفاظ على النظام القديم أكثر تكلفة وخطورة من إلغائه.

كان السود فاعلين في تحقيق حريتهم. إن إخفاء وتهميش قصص مقاومة السود يعمل على تبرير نفاق أوروبا الاستعمارية والولايات المتحدة، من خلال التلميح إلى أنه لو كانت العبودية سيئة جداً، لكانت الشعوب الأفريقية بالتأكيد قد حاربتها بقوة أشد. هذه أكاذيب تنطوي على إغفال من شأنها أن تشوه، في غياب الحقيقة، ذاكرتنا الجماعية.

لذلك، يجب أن تكون المقاومة محورية في أي إحياء لذكرى تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، ويجب أن تكون مرتبطة بحركات المقاومة المستمرة في الكفاح من أجل تحرير السود في جميع أنحاء العالم.

أقف أمام الجمعية العامة اليوم، متلقية تقليد المقاومة هذا. فقد ولد أبي في كوخ صغير في عام ١٩٤٥ في مزرعة قطن في

الشجاعة: مقاومة العبودية والوحدة ضد العنصرية"، هو أكثر أهمية من حيث صلته بالواقع الذي يواجهه السكان المنحدرون من أصل أفريقي الذين ما زالوا يواجهون العنصرية ويضطرون إلى مواجهة التحديات في وجودهم وحياتهم اليومية.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية على تنظيم هذا الحدث لإحياء هذا اليوم. ونحن مدعوون اليوم، أكثر من أي وقت مضى، كأسرة واحدة إلى تعزيز روابطنا وحرص صفوفنا في رؤيتنا للبشرية فيما نمضي قدماً مبتعدين عن تلك الأوقات العصبية من تاريخنا.

ونؤكد ضرورة أن نعقد جميعاً العزم على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على التمييز العنصري بجميع أشكاله ومظاهره، ومنع ومكافحة المذاهب والممارسات العنصرية بغية تعزيز التقاهم بين البشر، وبناء مجتمع دولي خالٍ من جميع أشكال الفصل العنصري والتمييز العنصري.

والواقع أننا على اقتناع بأن أي مذهب للتفوق يقوم على التمايز العنصري هو مذهب زائف ومدان أخلاقياً وغير عادل اجتماعياً. إن التمييز العنصري أمر مؤسف، ولا يوجد مبرر له نظرياً أو عملياً في أي مكان في جميع أنحاء العالم.

ونشعر بخيبة أمل وجزع لأن مظاهر التمييز العنصري القائم على التفوق العنصري والكراهية وسياسات الفصل العنصري أو العزل أو الفصل تتجلى في عالم اليوم الذي يزعم أنه متحضر. ومن الأمثلة على ذلك أن الطلاب المنحدرين من أصل أفريقي يواجهون حالياً التمييز والعنصرية وهم يسعون جاهدين للفرار من النزاع في مناطق من أوكرانيا إلى ملاذات آمنة عبر حدود الدول. إن الظلم ضد أي شخص هو ظلم للجميع.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن جبر الأضرار المترتبة على الرق والاستعمار لا يشمل العدالة والمساءلة عن الأخطاء التاريخية فحسب، بل يشمل أيضاً إزالة ندوب عدم المساواة العرقية والتبعية والتمييز التي

واليوم يناضل أحفاد العبودية لمقاومة ظروفهم في المجتمعات التي كانت تستعبدهم ذات يوم. وهم يعانون من أعلى معدلات الفقر، وأعلى معدلات السجن، وأعلى معدلات الوفاة، وأعلى معدلات العنف. ولا يزال تقليد المقاومة مستمراً، احتجاجاً على عنف الشرطة وعدم المساواة، من البرازيل إلى كوبا إلى الولايات المتحدة.

ولكن لا ينبغي لنا نحن شعوب الشتات الأفريقي أن نجد أننا ما زلنا نقاوم. لقد آن الأوان منذ زمن بعيد لكي ترقى الدول الاستعمارية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلى مستوى أفكارها المعلنة، وأن تصبح الأمم العظيمة والأخلاقية كما تظن نفسها. ولا يكفي أن نأسف ببساطة لما جرى في الماضي؛ فهم ملزمون بإصلاحه.

وإذ أقف أمام ممثلي البلدان التي استعبدت ذات يوم الشعوب الأفريقية وممثلي الشعوب التي كانت مستعبدة ذات يوم فيما نتذكر هذا اليوم بشكل جماعي، فإن السبيل الذي أتبعه لتكريم أولئك الذين كدحوا وماتوا وناضلوا هو أن أقول هذا بوضوح ودون تردد: لقد حان الوقت للدول التي شاركت في تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي واستفادت منها أن تفعل ما هو صحاوبوما هو عادل. لقد حان الوقت لهم لتقديم تعويضات لأحفاد العبودية في الأمريكتين. هذه هي حقيقتنا العالمية، الحقيقة التي نفهمها نحن البشر بوضوح صارخ. لا يمكن أن يكون هناك تكفير عن الذنب إذا لم يكن هناك تعويض.

لقد حان الوقت، بل تأخر الوقت كثيراً على جبر الضرر عن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وكل الدمار الذي أحدثته، وكل الدمار الذي ما زالت تحدثه. وأشكر أعضاء الجمعية جزيل الشكر على اهتمامهم فيما نتذكر جميعاً معاً تلك الجريمة المرتكبة ضد الإنسانية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ليسوتو الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية.

**السيد مونيان (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية):** نجتمع كل عام للاحتفال بذكرى اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وإحيائه. إن موضوع عام ٢٠٢٢: "قصص

والثقافية، تقاسم السكان المنحدرون من أصل أفريقي العقبات والقدرة على المجابهة والفرح المتحدي في حياتهم. إنهم يصرخون بفرح وحيوية بلغة عالمية من الرقص والفن والموسيقى تمكننا من ربط الماضي والحاضر والمستقبل، اعترافاً بالقدرة التحويلية للثقافة الأفريقية في أفريقيا وخارجها. لذا ومن هذا المنطلق، احتفل الاتحاد الأفريقي بموضوع الثقافة والتراث في عام ٢٠٢١.

وأخيراً، سيدي الرئيس، لقد قُدمونا يوم الخميس الماضي في زيارة إلى نصب سفينة العودة، وهو بمثابة تذكير صارخ بالرحلات التي بدأت في سفينة اللاعودة، رحلات الرق تلك، ولكنه يرمز بصورة كبيرة إلى الأمل في الخلاص.

وأود أن أشير إلى أغنية لمغنية أفريقية شهيرة اسمها ليتا مبولو، تتناول كلماتها شجرة الصفصاف التي بكت، والنهر الأفريقي الذي بكى، والوطن الأم الذي فقد شعبه. وسفينة العودة، التي تمثل الأمل في الخلاص، تخبرنا أيضاً عن ذلك. فلن تستمر شجرة الصفصاف الأفريقية في البكاء بدون جدوى. ولن يستمر النهر الأفريقي في البكاء بدون جدوى. كما لن يستمر الوطن الأم في فقدان أبنائه في البحر بدون جدوى. لذلك دعونا جميعاً نتكاتف معاً للاحتفال ببعضنا البعض والتمتع بتنوعنا البشري - الوحدة (أوموجا).

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ناورو، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

**السيدة دونغوبير (ناورو) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ بصفتي الرئيسة لشهر آذار/مارس. واسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الخاصة للاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وموضوعها "قصص الشجاعة: مقاومة الرق والوحدة ضد العنصرية".

وفي ٢٥ آذار/مارس من كل عام، يحتفل باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق، تكريماً للذكريات الذين عانوا وماتوا خلال تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وهو واحد من أحلك الفصول في تاريخ البشرية، وقد استمر أربعة قرون.

بُنيت في ظل العبودية والفصل العنصري والاستعمار. ونسلم بأن العنصرية شاغل عالمي وأن التصدي لها ينبغي أن يكون جهداً عالمياً من جانبنا جميعاً.

وكثيراً ما تُدرّس تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وتناقش على المستوى الكلي. فقد كانت ظاهرة تتسم بالاتجار الجماعي بالبشر بصورة لم يسبق لها مثيل، وبالمعاملات الاقتصادية المهينة، والانتهاكات التي لا توصف لحقوق الإنسان. ولكن دراسة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي على المستوى الجزئي تكشف عن وحشتها الحقيقية. إن وراء الحقائق والأرقام ملايين القصص الإنسانية، قصص أولئك الذين انتزعوا من أوطانهم وعائلاتهم، قصص أولئك الذين ناضلوا ضد الظالمين، قصص أولئك الذين انتصروا رغم كل الصعاب لكسب حريتهم، وكثير منهم لم ينالوا تلك الحرية إلا بالموت.

وتستمر هذه القصص اليوم بينما يواصل الناس في جميع أنحاء العالم النضال معاً ضد الإرث الأكثر دواماً لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي: العنصرية. ومن بين القصص الإنسانية انتصارات النقل الثقافي من أفريقيا خلال تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. فهؤلاء الناس، على الرغم من العواقب الوخيمة للمعاناة الشديدة، تمسكوا بأثمن جزء من إنسانيتهم والذي لم يستطع أحد أن يأخذه منهم.

لقد غيروا شكل الأماكن التي وجدوا أنفسهم فيها من خلال إرثهم الثقافي وموسيقاهم ورواية القصص وعاداتهم ورقصهم وفنونهم وطعامهم، وصاغت المساهمة الغنية للثقافة الأفريقية المجتمعات في جميع أنحاء الأمريكتين ولا تزال تعمل كقوة موحدة قوية.

وتوضح أمثلة قليلة ذلك التاريخ الثقافي. إن أرز جولوف الأفريقي هو طبق شعبي في جمهورية الدومينيكان، إلى جانب المنيهوت والبطاطا الحلوة في البرازيل وفي بلدان منطقة البحر الكاريبي وخارجها.

وإيقاع الطبول الأفريقي هو أساس الموسيقى في الأمريكتين، والقماش المعقد وحياسة النسيج هو تقليد تناقلته الأجيال. وقد انتصرت الثقافة والمساهمة الفنية والعلمية والاقتصادية والسياسية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي على الشدائد. ومن خلال التجارب الفنية

أصل آسيوي، بمن فيهم الدبلوماسيون الآسيويون في مدينة نيويورك. ونهيب بالحكومة المعنية أن تقي بالتزاماتها وأن تتخذ تدابير حقيقية للتصدي للعنصرية المنهجية والتمييز العنصري وجرائم الكراهية.

ونلاحظ مع التقدير تقرير الأمين العام عن برنامج التوعية التثقيفية بشأن الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي (A/76/134)، الذي يهدف إلى سد تلك الفجوة في المعرفة والإدراك عن طريق زيادة الوعي. ويصف التقرير بشكل مناسب الدعم الإيجابي الذي تقدمه الدول الأعضاء بهدف تعزيز الوعي العام.

وعلاوة على ذلك، نرحب مرة أخرى بموضوع العقد الدولي ٢٠١٥-٢٠٢٤ على النحو الذي أعلنته الجمعية العامة وهو "المنحدرون من أصل أفريقي: الاعتراف والعدالة والتنمية"، ويتمثل أحد أهدافه في تعزيز معرفة واحترام التراث والثقافة والمساهمة المتنوعة للمنحدرين من أصل أفريقي في تنمية المجتمعات.

وختاماً، تقف مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ إلى جانب المجتمع الدولي في الاحتفال بهذا الحدث المهم. ونشيد بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرون في تعزيز الوعي بقضية الرق عبر المحيط الأطلسي. ونتطلع إلى العمل مع جميع المجموعات الإقليمية الأخرى لمعالجة العواقب الوخيمة والمستمرة للرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي على مستقبلنا المشترك والأجيال الحالية والمقبلة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك، الذي سيتكلم باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

**السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** يشرفني أن أُلتي بهذا البيان باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة احتفالاً باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة

وتجارة الرقيق من بين أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان في تاريخ البشرية، وترتكز على عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والكراهية والعنصرية والتحيز، التي لا يزال يتضرر منها المنحدرون من أصل أفريقي حتى يومنا هذا. ونؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أعلن أنه لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده، وحظر الرق وتجارة الرقيق بجميع أشكالهما.

ووفقاً للقرار ٣٤٥/٧٣، نسلم بأنه لا يُعرف سوى القليل جداً عن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وعواقبها الدائمة. ونشدد على أهمية تنقيف الأجيال الحالية والمقبلة بشأن أسباب الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وعواقبهما وإرثهما والدروس المستخلصة منهما، والحق في التماس التعويض والانتصاف والترضية بشكل عادل وبالفدر الكافي. ونعرب أيضاً عن تقديرنا للجهود المبذولة حتى الآن لزيادة الوعي العام بهذا الموضوع.

وموضوع هذا العام، "قصص الشجاعة: مقاومة الرق والوحدة ضد العنصرية"، هو إحدى الطرق لتنقيف الجمهور بشأن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. فالحقائق والأرقام تخفي خلفها الملايين من القصص الإنسانية، عن الأسر التي انتزعت من وطنها، وانتهاكات حقوق الإنسان التي لا توصف، وقصص أولئك الذين قاتلوا ضد مضطهديهم وانتصروا على كل الصعاب للفوز بحريتهم. وذلك يذكرنا جميعاً بأن سفينة العودة، وهي نصب تذكاري دائم في الأمم المتحدة لتكريم ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، هي بمثابة تذكير بأن الرق لا مكان له في عالمنا.

وكما قال الأمين العام في رسالته في هذا اليوم، لا يزال المنحدرون من أصل أفريقي يواجهون التمييز العنصري والتهميش والاستبعاد. وفي ذلك الصدد، تقف مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ في صف واحد للسعي إلى القضاء على العنصرية والتمييز العنصري بجميع أشكالهما.

وتعرب مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ أيضاً عن قلقها العميق إزاء تزايد العنف وجرائم الكراهية ضد الآسيويين والمنحدرين من

للقضاء على التمييز المنهجي في مجتمعاتنا ومؤسساتنا ومعاييرنا في إطار هذا العقد للمنحدرين من أصل أفريقي وما بعده.

ويشكل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب مجالا ذا أولوية لمنطقتنا ويجب أن يكون كذلك في عمل المنظمة. ونود أن نسلط الضوء على الحاجة إلى العمل مع المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي لتعزيز إدماجهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي الكامل في المجتمعات التي يعيشون فيها.

على الرغم من إلغاء تجارة الرقيق، لا تزال هناك أنواع مختلفة من العبودية في العصر الحديث. واليوم، يتعرض عدد أكبر من الناس للعبودية الحديثة مقارنة بأربعة قرون من تجارة الرقيق الأفريقية عبر المحيط الأطلسي. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، فإن أكثر من ٤٠ مليون شخص يقعون حاليا ضحايا للعبودية في العصر الحديث. ويمثل الفتيان والفتيات ربع هؤلاء الضحايا، في حين أن ٧١ في المائة من الأفراد المستعبدين هم من النساء، و ٩٩ في المائة من ضحايا الاستعباد الجنسي هم من النساء والفتيات.

من الواضح أن العبودية اليوم تعكس عدم المساواة بين الجنسين في عصرنا. إن الرق غير قانوني، ولكنه موجود ولا يزال قائما في اقتصاد عالمي قائم على الاستغلال العالمي والعمل القسري والعبودية القسرية، بما في ذلك العبودية المنزلية، والاتجار بالبشر، والاستعباد الجنسي، وزواج الأطفال المبكر والقسري، وتجنيد الأطفال، والاتجار بالبشر لانتزاع الأعضاء، ليست سوى بعض من أسوأ مظاهر العبودية في العصر الحديث.

ويجب أن نتخذ إجراءات جماعية لتفكيك الهياكل الإجرامية عبر الوطنية التي تدعم هذه الأنواع وغيرها من أنواع الاستغلال. إن مكافحة الرق في العصر الحديث شرط ضروري لعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب وللمضي قدما في التنمية المستدامة. ومن أجل القيام بذلك، فإن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والجهود الرامية إلى تفعيل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان،

الرقيق عبر المحيط الأطلسي. كما نشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، والسيدة نيكول هانا - جونز على إسهاماتهما اليوم.

واليوم نكرم ونتذكر ١٥ مليون امرأة ورجل وطفل من أفريقيا عانوا وماتوا بسبب تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وهو نظام استغلال عالمي ربط اقتصادات ثلاث قارات على مدى أكثر من ٤٠٠ عام من دون وجه حق. وكانت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي أكبر هجرة قسرية منشأة قانونا في التاريخ. وكان ذلك الفصل المظلم واحدا من أكبر الفظائع والمظالم في تاريخ البشرية. والنظام الرهيب لتجارة الرقيق لم يؤثر على الناس من أفريقيا وأحفادهم فحسب، بل أثر أيضا على الشعوب الأصلية، التي نحتل بها اليوم أيضا.

ونحن هنا اليوم، لانتذكر أولئك الذين عانوا من المظالم اللانسانية الناجمة عن الرق فحسب، بل أيضا لتكريم وتقدير شجاعة أولئك الذين حاربوا مضطهدهم وقاوموا نظام تجارة الرقيق، فضلا عن أولئك الذين يواصلون مكافحة العنصرية اليوم.

ونردد نداء الأمين العام إلى العدالة التعويضية بوصفها عنصرا أساسيا لتحقيق المساواة العرقية والتخلص من التداعيات الواسعة النطاق لقرون من الاستعمار والرق. وإن نصب سفينة العودة، المجاور لهذا المبنى، هو تذكير، ليس فقط بما حدث في الماضي وعواقبه، ولكن أيضا بالتزامنا المشترك بحماية الحقوق الجوهرية والمتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع البشر.

وإلى حد كبير، يشكل المنحدرين من أصل أفريقي في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي أيضا إحدى تركبات تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وعلى مر الأجيال، أثرى المنحدرين من أصل أفريقي مجتمعاتنا وهوياتنا. واليوم نكرم الإسهامات الهائلة والكثيرة جدا التي قدمها المنحدرين من أصل أفريقي لمنطقتنا.

ولئن كان صحيحا أن الرق قد ألغي، فإن آثاره لا تزال موجودة في النسخ المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري اللذين يشهدهما الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. ويجب أن نضاعف جهودنا

الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. إن التمييز العنصري إهانة غير مقبولة للكرامة الإنسانية لجميع الأشخاص، ولذلك يجب علينا أن ندين العنصرية ونواجهها بشكل لا لبس فيه متى وأينما حدثت.

ونحن بحاجة ماسة إلى تفكيك الهياكل العنصرية، حيث لا يمكننا المضي قدما من الماضي إلا من خلال معالجة أوجه عدم المساواة والظلم العنصري المستمرة. وتحقيقا لتلك الغاية، من الأهمية بمكان أن نجدد التزامنا بالتنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وينبغي أن يشجعنا الاحتفال اليوم أيضا على العمل وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ينص على أنه لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده وأن الرق والاتجار بالرقائق محظوران بجميع صورهما.

واليوم، يستغل المتجرون البالغين والأطفال ويتربحون على حسابهم بإجبارهم على أداء العمل أو ممارسة تجارة الجنس. وفي حين تشكل النساء والفتيات غالبية الضحايا المحددين لهذه الممارسات البغيضة الواسعة الانتشار، فإن عددا أكبر بكثير من الأفراد، بمن فيهم الرجال والفتيان، يتضررون أيضا من تلك الجرائم الخفية في كثير من الأحيان.

(تكلم بالفرنسية)

ومن الحيوي أن نمتثل لالتزاماتنا بموجب القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية قمع تجارة الرقيق والرق. ونهيب بالدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وجمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، أن تفعل ذلك وأن تنفذها بفعالية. ويجب أن نكتف جهودنا للقضاء على جميع أشكال الاتجار بالبشر والرق المعاصر، على النحو المبين في خطة عام ٢٠٣٠، وكفالة العدالة والمساءلة والكرامة والحرية للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية التي ستتكم باسم البلد المضيف.

أمران حيويان. وبغية الاستجابة للدروس المؤلمة التي تعلمناها في الماضي، يجب أن نعالج قضايا اليوم. وعلينا أن نكرم ضحايا الرق من الماضي بحماية أضعف الفئات السكانية من أشكال الرق المعاصرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى.

السيد كريدلكا (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى بمناسبة اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

إن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي مأساة لا مثيل لها استمرت لأكثر من أربعة قرون وتضمنت فظائع مروعة واستعبادا قاسيا لملايين الأفارقة، الذين لقي عدد كبير منهم حتفهم خلال الرحلة المريعة عبر المحيط الأطلسي. ويجب ألا ننسى أبدا المصاعب التي لا تطاق أو الوفيات المأساوية لملايين الرجال والنساء والأطفال الذين لقوا حتفهم نتيجة لوحشية الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ونعرب عن فائق احترامنا للعدد الغفير من ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ولأحفادهم.

ويتعين علينا تشاطر قصص أولئك الذين أخذوا قسرا من أوطانهم وبيعوا كعبيد، قصص أولئك الذين قاتلوا بشجاعة ضد مضطهديهم وصد ممارسات العبودية اللاإنسانية. ونحن بحاجة إلى تعليم الشباب عن تاريخ الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وعن العواقب المدمرة والآثار الطويلة الأمد.

ومن الأهمية بمكان أن نسلط الضوء أيضا على تراث السكان المنحدرين من أصل أفريقي ومساهماتهم المهمة، وأن نشيد بإنجازاتهم العديدة. ونحن بحاجة إلى مضاعفة جهودنا لكفالة الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها. وعلاوة على ذلك، يجب أن نعترف بأن العنصرية ضد المنحدرين من أصل أفريقي هي في جزء منها إرث دائم من الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

ونحن ملتزمون بمعالجة الأسباب الجذرية للعنصرية واتخاذ إجراءات ملموسة لمنع التمييز العنصري والقضاء عليه ومكافحة العنصرية وكره

السيدة لي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):  
 يشرفني عظيم الشرف أن أخطب الأعضاء في هذه المناسبة الهامة  
 بصفتي عضواً في الكونغرس وعضو وفد كونغرس الولايات المتحدة  
 هذا العام لدى الجمعية العامة.

وقد أيد أعضاء مجلسي النواب والشيوخ تشريعاً يعترف بتركة  
 ماضينا العنصري الناشئ عن مؤسسة العبودية ويتصدى لها. يحث  
 التشريع H. ١٩ مثلاً على إنشاء مفوضية أمريكية معنية بالحقيقة  
 والتعافي العرقي والتحول، بينما يحث التشريع H. ٤٠ على إنشاء لجنة  
 لدراسة ووضع مقترحات جبر الضرر للأمريكيين من أصل أفريقي،  
 وكذلك التشريع H. ١٢٨٠ "قانون جورج فلويد للعدالة في الشرطة"  
 كلها أمثلة على كيفية تعامل الكونغرس مع ضرورة التغيير الهيكلي  
 والانتصاف.

وفي العام الماضي، وقع الرئيس بايدن تشريعاً تشريعياً يحدد ١٩  
 حزيران/يونيه - عطلة قومية. ففي ذلك اليوم من عام ١٨٦٥ وصل  
 جنود الاتحاد إلى تكساس لإعلان السود أحراراً - أي بعد عامين  
 ونصف العام من إعلان التحرر. لقد حدث ذلك الإعلان في مدينة  
 غالفستون بولاية تكساس، موطن جدي وجدتي.

ودافعنا على الصعيد العالمي، عن إنشاء المنتدى الدائم المعني  
 بالمحدرين من أصل أفريقي وأيدنا الآلية الدولية للخبراء المستقلين  
 المعنية بالتهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون.  
 كما كافحت شخصياً من أجل مشاركتنا في الحركة الرامية إلى إقامة  
 نصب تذكاري دائم بديع لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط  
 الأطلسي وإحياء نكراهم في مكان بارز في الأمم المتحدة. وتشرفت بأن  
 أشهد إنشاء العقد الدولي للمحدرين من أصل أفريقي.

وعلى الرغم من تلك الجهود الواعدة، لا يزال هناك الكثير من  
 العمل الذي يتعين القيام به لتحقيق الإنصاف الكامل في الولايات  
 المتحدة والعالم. لذلك، يجب أن نغتتم هذه المناسبة الهامة باعتبارها  
 دعوة واضحة وحية للتعاون والمضي قدماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بربادوس،  
 الذي سيتكلم باسم الجماعة الكاريبية.

إذ نحتفل بذكرى إلغاء الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي،  
 فلننظر في الكلمات العميقة لذلك الشخص المستعبد الذي تحرر ذاتياً،  
 المناهض للعبودية، الخطيب، المتفرد عالمياً والدبلوماسي فريدريك  
 دوغلاس: "إن إلغاء الرق كان أعز رغبة وأعظم عمل أقوم به في  
 حياتي". تحفزنا تلك الكلمات إلى إحياء ذكرى ضحايا وأحفاد الرق  
 وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

لقد أجبرت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي الملايين من الناس  
 على ترك ديارهم وأسرهم ومجتمعاتهم وبلدانهم وعرضتهم للاستغلال  
 والتجريد من الإنسانية نتج عنها مشروع عالمي تجاري لثروة لا مثيل  
 لها للدول الغربية ولتغذية الاقتصاد العالمي. ولا تزال العبودية وصمة  
 عار لا تمحى في تاريخ الولايات المتحدة ونصف الكرة الغربي. وهي  
 بمثابة التاريخ الجماعي للإنسانيتنا.

ونعترف بالفئات التي لا تعد ولا تحصى الناشئة عن العبودية  
 ونواصل التصدي للتسلسلات الهرمية العرقية والإثنية والجنسانية  
 والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سببتها. ويجب أن نكرم  
 ضحايا الرق بتفكيك بقاياها المؤسسية مثل العنصرية والتمييز وعدم  
 المساواة الاقتصادية والتهميش والتخلف المنهجي.

ويجب على الولايات المتحدة أن تتصدى لتركات العبودية  
 المتعددة الأبعاد من خلال التزام غير المسبوق بالإنصاف العرقي  
 والعدالة والإدماج داخل حدودنا وفي جميع أنحاء شؤوننا العالمية. لقد  
 بينّا التزامنا على الصعيد القومي باتباع التصدي للظلم على نطاق  
 جميع المؤسسات الحكومية.

سيوقع رئيس الولايات المتحدة، جوزيف ر. بايدن، اليوم على  
 قانون إيميت تيل لمكافحة الإعدام دون محاكمة لعام ٢٠٢٢ الذي

يربط موضوع هذا الاحتفال "قصص الشجاعة: مقاومة العبودية والوحدة ضد العنصرية" بين ذلك الفصل الغارق في الدماء من تاريخنا والتحديات المعاصرة التي تواجهها منطقة البحر الكاريبي وغيرها من المجتمعات التي شكلتها العبودية وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وما برحت الجماعة الكاريبية ترى منذ أمد بعيد أنه يجب علينا معا أن نتخذ المزيد من الخطوات لمعالجة الجذور التاريخية والفروع المعاصرة للرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وتعدُّ العدالة التعويضية الأداة الوحيدة لتحقيق ذلك الهدف.

في الحدث الرفيع المستوى الذي عقد في أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٢١ للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان، أطلق المتحدث تلو الآخر من جانبي المحيط الأطلسي تلك الدعوة إلى العدالة التعويضية. وفي اجتماعهم الافتتاحي التاريخي الذي عقد في العام الماضي، اتفق رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية والاتحاد الأفريقي على ضرورة السعي إلى تحقيق العدالة التعويضية.

وما برحت الجماعة الكاريبية تسعى إلى تحقيق ذلك الهدف من خلال قنوات عديدة، بما في ذلك من خلال لجنة التعويضات التابعة للجماعة الكاريبية، التي قدمت خطة مؤلفة من ١٠ نقاط، وهي خطة تشبه كثيرا خطة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: خطة لإجراء تغيير تحولي من أجل العدالة العرقية والمساواة، المؤلفة من أربع نقاط. كما أن التنفيذ الكامل وبُحس نية لإعلان وخطة عمل ديربان يبين لنا الطريق إلى الأمام.

ويمكننا جميعاً هنا اليوم بل ويجب علينا، في قاعة المجتمع العالمي هذه، أن نذهب إلى أبعد من ذلك معاً في معالجة مظالم الماضي والحاضر.

السيد رودريغ (هايتي) (تكلم بالفرنسية): قبل أن أبدأ ملاحظاتي، أود أن أعلن أن وفد جمهورية هايتي يؤيد تأييداً تاماً البيانين اللذين أدلى بهما الممثلان الدائمون لكل من المكسيك، باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبربادوس، باسم الجماعة الكاريبية.

السيد جاكمان (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الـ ١٤ دولة الأعضاء في الجماعة الكاريبية. أولاً، أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة للجماعة الكاريبية للتكلم في هذه اللحظة الهامة.

لن يفوت على أحد في هذه القاعة أن المجتمعات الكاريبية، التي أتشرف بالتكلم باسمها اليوم، قد تعرضت لآفة الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي التي نحیی ذكرها اليوم.

إن جور العبودية وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وعواقبهما المعاصرة يزداد فههما وتوثيقهما بشكل جيد. ويعزى معظم ذلك إلى جهود الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

ويشكل الاحتفال اليوم جزءاً من نسيج أكبر من البحوث والاعتراف والتعويضات، التي نأمل إدماجها في هذا النظام المتعدد الأطراف: العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي الذي سيختتم في عام ٢٠٢٤ بمشروع طريق الرقيق لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وإنشاء الجمعية العامة المنتدى الدائم للمنحدرين من أصل أفريقي في عام ٢٠٢١ تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٢١ عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي من الاستخدام المفرط للقوة وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الموظفين المكلفين بإفاد القوانين (A/HRC/47/53) الذي يحدد خطة لإجراء تغيير تحولي من أجل العدالة العرقية والمساواة مؤلفة من أربع نقاط (A/HRC/47/53، المرفق) وسفينة العودة التي تقوم على هذه الأسس بالذات.

هذه كلها مساهمات قيمة في المناقشة ويجب أن تسترشد بها الإجراءات اللازمة على الصعيد الوطنية والإقليمية، بل على الصعيد الدولي إذا أردنا حقاً أن نفهم الماضي وأن نعالج حقاً الإرث الحالي المتعدد الأبعاد في عصرنا الحديث.

إن كلماتكم، سيدي الرئيس، وكلمات الأمين العام والآخرين الذين تكلموا في هذه الجلسة اليوم توفر توجيهها واضحاً.

الهايتية معنى لمفهوم كرامة الشخص البشري، وهو أساس الحقوق الأساسية للبشر، وهو المبدأ الأساسي الواضح الذي يقوم عليه سعي هايتي إلى الاستقلال الذي حصلت عليه في عام ١٨٠٤.

وكانت الثورة الهايتية على وجه التحديد هي التي دحضت فرضية تفوق البيض على السود وأنهتها. إن الثورة الهايتية هي الثورة الوحيدة المناهضة للعبودية والاستعمار والفصل العنصري. هذه الخصائص الأساسية الثلاث تجعلها فريدة من نوعها في تاريخ البشرية.

ومن خلال الدعوة إلى المساواة بين جميع البشر وإنهاء العبودية والاستعمار بوصفهما شرطين لا غنى عنهما للتحرك، قامت الثورة الهايتية بتعميم مبدأي الحرية والمساواة.

وفي هذا الصدد، قال فريدريك دوغلاس، الأمريكي الشهير الذي ألغى عقوبة الإعدام، في محاضرة شهيرة ألقاها عام ١٨٩٣ بمناسبة افتتاح جناح هايتي في المعرض العالمي بشيكاغو:

”لدينا أنا وأنت ونحن جميعاً سبب لاحتزام هايتي للخدمات التي قدمتها لقضية الحرية والمساواة الإنسانية في جميع أنحاء العالم ... فقد خدمت بشكل كبير قضية الحرية الإنسانية العالمية ... ويجب ألا ننسى أن الحرية ... التي أنت إلى أبناء العرق الملون في جميع أنحاء العالم مردّها إلى الموقف الشجاع الذي اتخذته أبناء هايتي السود قبل ٩٠ عاماً. فعندما أضربوا من أجل الحرية ... أضربوا من أجل حرية كل رجل أسود في العالم.“

ومن الواضح أن هذا الاحتفال المرّحب به جداً يمثل قطيعة مع الصمت بشأن هذا الموضوع وفيه بواجب تذكر هذه المسألة. غير أنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تفهم بشكل أفضل الأسباب الجذرية والعواقب الضارة الطويلة الأجل لأربعة قرون من تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ومشاركة العبيد في بناء المجتمعات التي استعبدتهم. ويجب علينا أيضاً أن نكافح أشكال الرق المعاصر، مثل الاتجار بالبشر واستغلال العمال المهاجرين.

بيد أن إقامة هذا الاحتفال بذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لهايتي لدرجة أن من المهم بالنسبة لنا أن نتشارك معاً صوت الجمهورية السوداء الأولى في الجمعية العامة وهي تخلّد ذكرى ملايين الرجال والنساء والأطفال ضحايا أكبر مأساة إنسانية في تاريخ العالم.

ومما لا شك فيه أن الرق وتجارة الرقيق الأفريقي عبر المحيط الأطلسي هما أكبر إبادة جماعية عرفها العالم على الإطلاق. ولهذا السبب يجب أن نتجاوز مجرد إقامة احتفال تذكاري لنتناول بشكل موضوعي هذا الفصل المؤلم من تاريخنا المشترك. لأن إرث نظام الرق لا يزال يرافقتنا إلى حد كبير، ولا يزال المنحدرون من أصل أفريقي هم الضحايا الرئيسيون للعنصرية المنهجية الناجمة عن الاستعمار وتجارة الرقيق الأفريقي.

ويجب ألا ننسى حقيقة أن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي تشكل أكبر تشريد قسري للناس في تاريخ البشرية. ووفقاً لتقديرات اليونسكو، أدت هذه الممارسة الإجرامية التي استمرت لأكثر من ٤٠٠ عام إلى اقتلاع ١٥ إلى ٢٠ مليون أفريقي من جذورهم، والذين اختطفوا وجُروا قسراً إلى الأمريكتين لبيعهم مثل الماشية.

وكانت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي بعيدة كل البعد عن أن تكون عرضية. فجزورها تعود إلى الأيديولوجيات العنصرية التي يقوم عليها نظام الرق والاستعمار. وقد دافع العديد من مفكري ما يسمى بعصر التنوير دفاعاً مستميتاً عن أطروحة تفوق العرق الأبيض على الأعراق الأخرى، وخاصة العرق الأسود، وهي الأطروحة التي كانت بمثابة الأساس أو الأداة لإضفاء الشرعية على نظام الاستعمار والرق.

ولحسن الحظ، فإن الثورة الهايتية في عام ١٧٩١ قد أنارت سبيل البشرية من خلال انهيار نظام الهيمنة والاستغلال المفرط للبشر المستعبدين على أساس الدوافع الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية. ولهذا السبب يُنظر إلى هايتي على أنها تؤدي دوراً خاصاً وهاماً في تاريخ إلغاء هذه الممارسة اللاإنسانية وغير الأخلاقية. لقد أظهرت للعالم بأسره الطريق إلى الحرية والتحرر الإنساني. لقد أعطت الثورة

من ٤,٥ بلايين نسمة يعيشون في العالم الثالث اليوم، والذين تتسم معدلات فقرهم وبطالتهم وأميتهم وحالتهم الصحية، فضلاً عن معدل وفيات الرضع لديهم، ومتوسط عمرهم المتوقع، وغير ذلك من الكوارث - وهي كوارث كثيرة جداً، في الواقع، لا يمكن تعدادها هنا - بكونها بالتأكيد مروعة وصادمة. إنهم الضحايا الحاليون لتلك الفظاعة التي استمرت قرناً، ومن الواضح أنهم يستحقون التعويض عن الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد أسلافهم وشعوبهم.“

ومن الواجب الأخلاقي كفالة وصول الجبر والتعويض الكامل إلى الشعوب والجماعات المتضررة من هذه الجريمة البشعة والتي لا توصف. استقادت البلدان المتقدمة النمو من الغزو والاستعمار والرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وبالتالي فهي مسؤولة عن الإبادة المرتبطة بها.

ولهذا السبب، نؤيد الطلب العادل الذي قدمته الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. ومن العدل أيضاً أن تكون هناك معاملة خاصة وتفضيلية تجاه البلدان النامية، ولا سيما تلك الموجودة في أفريقيا، من حيث علاقاتها الاقتصادية الدولية. وكقاعدة عامة، فإن أولئك من الذين كانت بلدانهم مستعمرات الأمم يخضعون اليوم لنظام دولي غير عادل تغير بالاسم ولكن ليس بالجوهر، لأنه لا يزال يعزز ثروة قلة على حساب الأغلبية العظمى التي يجري إفقارها.

ومن الأمثلة الواضحة على عدم عدالة النظام الدولي الحالي المستوى المنخفض بشكل غير مقبول لحصول البلدان النامية على اللقاحات ضد مرض فيروس كورونا. ففي حين باتت البلدان المتقدمة النمو تعطي منذ الآن الجرعات المعززة، لم تتمكن معظم بلدان العالم النامي من الحصول على جميع اللقاحات اللازمة للتطعيم الأولي لسكانها.

إن أفضل تكريم يمكن أن نقدمه لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في عالم اليوم، بالإضافة إلى الإحياء الضروري

وفي الوقت نفسه، أَدعو الأمم المتحدة إلى مواصلة التنفيذ المنهجي لبرامج التوعية الواسعة النطاق بشأن مخاطر العنصرية والتحيز بجميع أنواعها حتى لا تتكرر هذه المأساة الإنسانية أبداً. وقد حان الوقت لإجراء مناقشة متعمقة لمسألة العدالة التصالحية لضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، مع استمرار إرثها. وقد حان الوقت لترجمة الأقوال إلى أفعال.

السيد روميرو بوينتيس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يكتسي الاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي أهمية خاصة في مواجهة المظاهر المقلقة للعنصرية والتمييز وكره الأجانب في بعض أكثر المجتمعات تقدماً.

وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة لكوبا، البلد الذي يفخر كثيراً بجذوره وتراثه الأفريقيين. ولن ننسى أبداً أن نحو ١,٣ مليون عبد أفريقي أُحضروا قسراً إلى كوبا ليحلوا محل القوى العاملة من السكان الأصليين الذين أبادهم الاستعمار الإسباني.

وإذ نشيد بضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، فإننا نحن الكوبيين نشيد أيضاً بجذور شعبنا. إن أمتنا وثقافتنا وخصوصياتنا الفريدة وتديننا الشعبي نابعة من مزيج عميق من الأعراق المختلفة ولا يمكن فهمها من دون هذه المساهمة الأفريقية. كما لا يمكن فهم نضالاتنا من أجل الاستقلال وتقرير المصير دون فهم المساهمة الحاسمة للعبيد المحررين وأحفادهم.

ترتبط هذه الجريمة المرتكبة ضد الإنسانية، التي نتذكر ضحاياها اليوم، ارتباطاً وثيقاً بحالة عدم المساواة الهيكلية والتمييز العنصري والتحيز والتمهيش التي لا تزال تؤثر على المنحدرين من أصل أفريقي حتى الآن في القرن الحادي والعشرين.

وأعرب عن ذلك الزعيم التاريخي للثورة الكوبية، فيدل كاسترو، في المؤتمر العالمي التاريخي لمكافحة العنصرية لعام ٢٠٠١ بقوله:

”إن الاستغلال اللاإنساني المفروض على شعوب ثلاث قارات، بما فيها آسيا، يؤثر إلى الأبد في مصير وحياة أكثر

وتقع تجارة الرقيق في صميم اللامساواة الهيكلية العميقة، الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. ولا تزال تلك المظالم وعدم المساواة تؤثر على السود والمنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم اليوم، كما ما زلنا نرى في الأزمات الكبرى التي تحدث في العالم. يُعامل السود دائماً بطريقة تمييزية في عالم يجري فيه باستمرار الحديث عن الالتزام باحترام حقوق الإنسان والحقوق الإنسانية.

فلم يكن للبشر الذين أُخضعوا لنير العبودية ملجأ يذكر. لقد احتفظوا بمعتقداتهم وطبولهم وإرادتهم التي لا تقهر لكي لا يموتوا. وكانوا في خطر فقدان هويتهم والغاية من حياتهم.

وفي هذا اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، تشيد جمهورية غينيا الاستوائية أحراراً إشادة بشجاعة ما يقرب من ٥ ملايين رجل وامرأة من السود الذين أُخضعوا لنير العبودية، ونحتفل بجرأتهم. نحتفل بتوسان لوفرتور وإيمي سيزير والمارون والمقاتلين الشجعان في جامايكا وهايتي وبيرو والبرازيل وكوبا وبربادوس وغيرهم، فضلاً عن الشتات الأفريقي بأسره الذي انتفض ضد الإذلال - كما صورَ إيمي سيزير العظيم في قصيدته الملحمية "مذكرات العودة إلى الوطن الأم" - والذي كافح متجسداً في شخصية المرأة الهايتية، رمز فخرنا. وفي هذا اليوم الدولي لإحياء الذكرى، نحتفل أيضاً بذكرى أولئك الذين حاربوا ضد هذه الجريمة الفظيعة، والتعصب الجسيم، والظلم الوضعي، والانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان. نحتفل بأولئك الذين يساهمون في النضال من خلال إبداعهم. وبالتالي، فإننا نحتفل بالمهندس المعماري رودني ليون، الذي صمم وبنى "سفينة العودة"، وهو نصب تذكاري دائم تكريماً لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وهو ينتصب في ساحة الزوار بمقر الأمم المتحدة والذي ساهم بتشبيده فخامة السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، مساهمة كبيرة.

تولى نائب الرئيس، السيد أفونسو (موزامبيق)، رئاسة الجمعية.

وأودّ أن أختتم بياني بالإشارة إلى أننا جميعاً جزء من نفس الأسرة العظيمة، ألا وهي الأسرة البشرية. في هذه الأسرة العظيمة، ينبغي ألا

للذكرى، هو إظهار التضامن الدولي مع البلدان التي اقتُلح منها هؤلاء الملايين من البشر.

ولهذا السبب واصلت كوبا، واستناداً إلى موقفها الإنساني، تعزيز برامجها للتعاون الدولي في مجال الصحة، ولا سيما مع البلدان والأقاليم في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، على الرغم من التشديد غير المسبوق للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على بلدي.

ومع ذلك، ما دام المجتمع الدولي يفشل في معالجة وحل الأسباب الجذرية لعدم المساواة والتمييز والعنصرية والتمييز التي استمرت بعد الرق والتي لا يزال يعاني منها الملايين من الناس، ولا سيما المنحدرون من أصل أفريقي، فإن الإشادة التي نقدمها اليوم ستكون مجرد إجراء شكلي.

**السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (كلمة بالإسبانية):** إن

الاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، الذي احتُفل به لأول مرة في عام ٢٠٠٨ عقب اتخاذ القرار ٦٢/١٢٢، ينبغي أن يكون يوماً للتأمل والتحميص في ما جرى في الماضي من معاملة محزنة ومخزية تعرض لها الأفارقة على مدى قرون، ألا وهي تجارة الرقيق - وهي انتهاك بشع لحقوق الإنسان تحول إلى عملية مربحة متعددة الجنسيات. بل إن بعض ممارسات تجارة الرقيق كانت مقننة في بعض البلدان.

وتسببت تجارة الرقيق عبر الأطلسي في معاناة لا توصف. وكان لكل واحد من هؤلاء الضحايا الذين يُعدون بالملايين قصة وعائلة وأحلام وآمال. فقد انتزع نحو ١٥ مليون أفريقي بعنف وقسوة من ديارهم، وانفصلوا عن أسرهم، وعوملوا على أنهم كائنات أقل شأنًا، وأُجبروا على السير مقيدون بالسلاسل لساعات وأيام في كل مرة من مجتمعاتهم المحلية في المناطق الداخلية من قارتنا إلى الساحل، حيث كان عليهم أن يبدؤوا رحلة اللاعودة والانفصال الدائم عن أسرهم نحو مصير من العذاب الرهيب.

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن العواقب الاقتصادية هي الأوضح، فإن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي أثرت تأثيراً شديداً على المشهد السياسي للأفارقة، وشكلت سابقة مقلقة بالنسبة للمستقبل. فمن الناحية السياسية، واجهت القارة وضعاً سياسياً هشاً جراء التدخل الوحشي والتعسفي والحروب الناجمة عن التنافس بين الحكام الأفارقة المتناحرين للسيطرة على الاستيلاء على الرقيق والاتجار بهم. وكان لتجارة الرقيق أثر سلبي على المجتمعات الأفريقية، وأدت إلى إفقار القارة على المدى الطويل. وثمة أمثلة عديدة على أن تجارة الرقيق تسببت في تدهور المؤسسات القانونية الوطنية، وإضعاف الدول، والتشرد السياسي والاجتماعي.

وتدين أنغولا الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أثناء فترة الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي - وهي سبب التفاوت الاقتصادي والاجتماعي العميق، والكراهية، والتعصب، والعنصرية، التي لا تزال تضر بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أنه، في حالة أنغولا تحديداً، تعرض ٥ ملايين شخص لتجارة الرق في بداية القرن الخامس عشر. وتشير البيانات إلى أن ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ من العبيد غادروا أنغولا سنوياً خلال فترة ٢٠ سنة بين عامي ١٨١٠ و ١٨٣٠، في وقت كانت فيه العديد من البلدان تكافح بالفعل لتجارة الرقيق.

وفي الختام، نكرر التأكيد على أهمية تنفيذ الفقرة ٤ من القرار ١٢٢/٦٢ لتمكين السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم من العثور على جذورهم وتتبع هويتهم وإعادة كتابة تاريخهم المقترح.

**السيد كوزمنكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نود أن نشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع المهم. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان نشر المعرفة بأسباب تجارة الرقيق وعواقبها والدروس المستفادة منها وإرثها. ونحن مقتنعون بأن الأجيال الحالية والمقبلة يجب ألا تنسى ذلك الفصل المأساوي من تاريخ العالم.

يكون هناك مجال لأي معاملة مهينة وتمييزية لبعض أفرادها ولا ينبغي أن تكون هناك معاملة كذلك. فلنقل كلنا معاً، من الكاريبي إلى أفريقيا وفي كل مكان آخر، ولنصرخ معاً ولنغنّ معاً: لن يحدث ذلك مرة أخرى على الإطلاق، ولينتوقف التمييز العنصري ومعاملة السود على أنهم كائنات أدنى. فنحن جميعاً جزء من الأسرة البشرية العظيمة.

**السيد غيموليكا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية):** يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة لأنها تسلط الضوء على قصص الشجاعة ومقاومة الرق والوحدة ضد العنصرية.

ونؤيد البيان الذي أدلى به وفد ليسوتو باسم مجموعة الدول الأفريقية.

إن اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، الذي يتم الاحتفال به في ٢٥ آذار/مارس، يسلط الضوء أيضاً على التراث الديموغرافي والثقافي والأيدولوجي للقارة الأفريقية، التي شهدت لأكثر من ٤٠٠ عام الاتجار بأطفالها كرقيق عبر المحيط الأطلسي إلى أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأوروبا وخارجها.

وعند تناول هذا الموضوع، ليس من المبالغة أبداً تذكر الأسباب التاريخية للتجارة وعواقبها وخصائصها - إلى جانب القيام - بالتأكيد - بتحليل الكيفية التي تولدت بها أشكال مختلفة من التكامل بين أفريقيا وأوروبا والأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي. ومن المؤكد أن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي هي أكبر هجرة قسرية في التاريخ، حيث وقع ضحيتها نحو ٢٠ مليون رجل وامرأة وطفل. ويقدر أن عدد ضحايا تجارة الرقيق كان أكبر.

وترتبط الحالة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة للقارة الأفريقية ارتباطاً وثيقاً بعواقب تجارة الرقيق. ويظهر التاريخ أن الفترة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر كانت فترة ركود اقتصادي في أفريقيا، التي ازدادت تخلفاً في الميدان الاقتصادي بمرور السنوات. وليس من المستغرب إذاً أن يفسر بعض المؤرخين ذلك على أنه دلالة على أن التجارة عبر الأطلسي كانت تعوق بشدة تنمية اقتصاد الأفارقة.

اقتصادي وجزاءات انفرادية غير قانونية وتدخل صارخ. وهذه الأعمال تتعارض مع قواعد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ونطالب بوضع حد لها.

وبالإضافة إلى ذلك، لم تُبدِ سلطات الولايات المتحدة الرغبة في محاولة معالجة المشاكل الاجتماعية، مثل العنصرية، والأفكار المتشعبة المعادية للأجانب، والإفلات التام من العقاب الذي تتمتع به وكالات الأمن وإنفاذ القانون التي تسيء معاملة السود.

وجميعنا نتذكر جيدا كيف كانت البلدان الغربية مترددة جدا في إنشاء المنتدى الدائم المعني بالمحدرين من أصل أفريقي، وبذلت قصارى جهدها لمنع تلك الهيئة من الوفاء بولايتها بفعالية. غير أن كل تلك الجهود باءت بالفشل، وأصبح المنتدى حقيقة واقعة. ونحن نعول على تقديم أعضاء المنتدى الدائم لتقييمهم لجرائم المستعمرين الغربيين.

يدين الاتحاد الروسي إدانة صادقة سياسة الاستعمار ويعرب عن دعمه لجميع الشعوب التي عانت نتيجة لتجارة الرقيق. لقد حان الوقت لإثارة مسألة استعادة العدالة التاريخية، وتحديد المسؤولية عن جرائم الاستعمار. ومن المهم أن نتذكر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ذلك وأن تناقش هذه المسائل.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة التذكارية.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت اجتماعها التذكاري للاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

وعلى نحو ما نعلم، أنشئت الأمم المتحدة استجابة للأهوال التي شهدتها العالم خلال الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن أحداث تلك الحرب وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي يفصل بينهما قرن ونصف، فإن الحدثين التاريخيين لهما نفس الأسباب الكامنة. إنها الفكرة المنحرفة القائلة بتفوق مجموعة عرقية أو إثنية ما على مجموعة أخرى. ولهذا السبب يتعين على أعضاء الأمم المتحدة أن يتخذوا كل الخطوات اللازمة لتخليد ذكرى ضحايا تجارة الرقيق وعواقبها.

فلا يمكن إنكار أن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي كانت واحدة من أبشع الجرائم ضد الإنسانية، التي لا يزال يفرض عليها دون وجه حق ستار من الصمت. فلم يقدم أي اعتذار، ناهيك عن التعويض، للشعوب الأفريقية عن الأضرار المعنوية والمادية الهائلة التي سببتها البلدان الأوروبية المستعمرة سابقا.

لقد تعرض الملايين من سكان القارة الأفريقية للإبعاد القسري عن وطنهم، وواجهوا التعذيب وسوء المعاملة. ولقي العديد منهم حتفه أو فقدوا صحتهم خلال عملهم في ظروف غير إنسانية، في حين استفادت الدول الاستعمارية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية من محنتهم. وكان عمل الأفارقة بالسخرة، الذي هيمن عليه رجال الأعمال الأمريكيون، مسؤولا إلى حد كبير عن تحقيق الرفاه الاقتصادي والازدهار للمجتمع الأمريكي.

إن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي مثال على حدث تاريخي له بُعد عالمي حقيقي وتأثير واضح على الحاضر والمستقبل، حيث إن تلك السياسة اللإنسانية للدول الاستعمارية أرسى الأساس للعنصرية المنهجية والتمييز العنصري وخطاب الكراهية وكره الأجانب في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ويكتسب التعصب العرقي والديني وراهب المهاجرين زخما في الدول الأوروبية. وتتجاهل الولايات المتحدة مشاكلها الطويلة الأمد في حين تحاول إلقاء الدروس على الأمم والبلدان الأخرى.

وكثير من الدول التي لا تريد مجارة الطاغية الذي فرض نفسه وتدافع عن سيادتها ومسار سياستها الخارجية المستقل تتعرض لحصار

والوطنية بمشاركة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يعملون معاً، مراعاة لأهمية صحة النبات لجميع أشكال الحياة على الأرض ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، أيدت الدورة السابعة والعشرون للجنة الزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) اقتراحاً تقدمت به زامبيا للاحتفال باليوم الدولي لصحة النبات في ١٢ مايو/أيار من كل عام. اعتمدت الدورة الثانية والأربعون لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، التي انعقدت في حزيران/يونيه ٢٠٢١، قرار المؤتمر ٢٠٢١/٦، الذي أيد بالإجماع الاقتراح باعتباره أحد الموروثات الرئيسية للسنة الدولية لصحة النبات ٢٠٢٠.

أود أن أشدد على أن الاحتفال باليوم الدولي لصحة النبات سيوفر استمرارية للجهود المبذولة طوال السنة الدولية لصحة النبات في عام ٢٠٢٠، وسيستمر في السعي إلى تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في زيادة الوعي بأهمية صحة النبات وآثارها في معالجة القضايا التي تكتسي أهمية عالمية، بما في ذلك الجوع، والفقر، وتهديدات البيئة والتنمية الاقتصادية. كما سيذكر الحكومات باتخاذ الإجراءات المناسبة، من قبيل رسم السياسات، وبناء القدرات، والاستثمار في الهياكل الأساسية الرامية إلى تعزيز صحة النبات ومكافحة الآفات والأمراض النباتية، فضلاً عن تنفيذ تدابير ترمي إلى مكافحة تغير المناخ والأنشطة البشرية التي برزت أيضاً بوصفها تحديات جديدة وعاجلة أمام صحة النبات على مر السنين.

إن إعلان ١٢ أيار/مايو يوماً دولياً لصحة النبات يحظى بدعم الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والهيئات الإدارية لمنظمة الأغذية والزراعة، وأعضاء المنظمة من جميع المناطق الإقليمية للمنظمة، ومختلف المنظمات الشريكة لسائر مجموعات أصحاب المصلحة.

في الختام، اسمحوا لي أيضاً أن أشدد على أن نص مشروع القرار يستند إلى الوثائق ذات الصلة لمنظمة الأغذية والزراعة، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ومنظمات أخرى.

البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/76/L.42)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل زامبيا ليعرض مشروع القرار A/76/L.42.

السيد سيميبياكولا (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): يتشرف وفدي بعرض مشروع القرار A/76/L.42، المعنون "اليوم الدولي لصحة النبات". نحن ممتنون جداً لجميع الوفود التي شاركت بهمة في المشاورات غير الرسمية، ونقدر أيما تقدير مساهماتها من خلال المشاركة البناءة والمرونة بتقدير كبير.

تنتج النباتات الأكسجين الضروري للحياة على الأرض، وتشكل ٨٠ في المائة من الطعام الذي نأكله. ومع ذلك، تتعرض النباتات لهجوم مستمر من الآفات والأمراض، التي تدمر كل عام ما يتراوح من ٢٠ إلى ٤٠ في المائة من المحاصيل الغذائية، مما يؤدي إلى انخفاض الغلة وخسائر تجارية. وهذا يترك ملايين من الناس بدون ما يكفي من المواد الغذائية لإطعامهم، وله تأثير سلبي، وخاصة على المجتمعات الريفية الفقيرة التي تستمد معظم دخلها من الزراعة. لذلك، يمكننا بحماية النباتات من الآفات والأمراض الغازية، المساهمة بشكل كبير في الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وحماية البيئة، ومكافحة تغير المناخ، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتحقيق هدف القضاء على الجوع.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اتخذت الجمعية العامة القرار ٧٣/٢٥٢ المعنون "السنة الدولية لصحة النبات، ٢٠٢٠"، الذي كان يهدف إلى زيادة الوعي العالمي بمدى أهمية حماية صحة النبات لسبل عيشنا من خلال مكافحة الجوع والحد من الفقر، فضلاً عن الحفاظ على بيئة صحية. وعلى الرغم من النكسات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، تم تنفيذ أنشطة رئيسية على الصعد العالمية والإقليمية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٠ من جدول الأعمال.

البندان ٢٠ و ٧٨ من جدول الأعمال (تابع)  
التنمية المستدامة

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

مشروع المقرر (A/76/L.44)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر A/76/L.44، المعنون "اعتماد منظمة حكومية دولية ومشاركتها في مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٢ لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر A/76/L.44؟

اعتمد مشروع المقرر A/76/L.44 (المقرر ٧٦/٥٥٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٠ من جدول الأعمال والبند الفرعي (أ) من البند ٧٨ من جدول الأعمال.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال (تابع)

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

تقرير الأمين العام (A/76/492)

مشروع القرار (A/76/L.43)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج لتعرض مشروع القرار A/76/L.43.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): مما لا شك فيه أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) هي أحد أكبر التحديات العالمية في التاريخ الحديث. وقد كشفت عن مواطن ضعف خطيرة في

النيابة عن جميع المشاركين في تقديمه، يحذوني وطيد الأمل في أن ينال مشروع القرار هذا تأييدا بالإجماع في هذه الجلسة العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/76/L.42، المعنون "اليوم الدولي لصحة النبات".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/76/L.42، بالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في تلك الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار أذربيجان، أرمينيا، إندونيسيا، أنغولا، بابوا غينيا الجديدة، بوركينا فاسو، تايلند، تركيا، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، السلفادور، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، منغوليا، ناميبيا، الهند، اليابان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/76/L.42؟

اعتمد مشروع القرار A/76/L.42 (القرار ٧٦/٢٥٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

مشروع المقرر (A/76/L.45)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر A/76/L.45، المعنون "اعتماد منظمة حكومية دولية ومشاركتها في الاجتماع الدولي المعنون 'ستوكهولم+٥٠: كوكب صحي من أجل ازدهار الجميع - مسؤوليتنا وفرصتنا'".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر A/76/L.45؟

اعتمد مشروع المقرر A/76/L.45 (المقرر ٧٦/٥٥٨).

من منظمة الصحة العالمية لتمكينها من أداء وظائفها الأساسية. إن الأمن الصحي منفعة عامة عالمية، ومن مسؤوليتنا المشتركة ضمان قيامنا بالاستثمار اللازم.

رابعاً، يشدد مشروع القرار على الإتاحة، بما في ذلك من خلال التشديد على الحاجة إلى دعم جهود مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 من أجل التعجيل بتطوير وإنتاج اختبارات كوفيد-19 وعلاجاته ولقاحاته والحصول العادل عليها، فضلاً عن الاعتراف بأهمية وجود قوة عاملة صحية ماهرة، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

خامساً، لا ننسى أن الأمراض ذات المنشأ الحيواني المنشأ تظل من بين أكثر المصادر احتمالاً للجوائح في المستقبل. ولكن ليس هناك اتفاق عالمي على كيفية رصد تلك التهديدات أو إدارتها أو التصدي لها. لذلك يدعو مشروع القرار أيضاً المؤسسات ذات الصلة إلى طرح خيارات لكي تنظر فيها هيئاتها الإدارية لوضع استراتيجية مشتركة بما في ذلك وضع خطة عمل مشتركة بشأن نهج الصحة الواحدة بغية التصدي على نحو أفضل لتفشي الأمراض.

في الختام، لا يمكن لأي بلد أن يسيطر بفرده على الجائحة، لأننا نعتمد جميعاً على التعاون العالمي المتعدد الأطراف والقطاعات. لذلك أود أيضاً أن أعرب عن خالص امتناني لجميع الوفود على ما أبدته من دعم ومشاركة ومرونة طوال هذه العملية. وأود أن أعرب عن شكري الخاص لزملائنا الأعضاء ممثلي السنغال على السماح لنا بوضع الصيغة النهائية لمشروع القرار A/76/L.43 في الدورة المستأنفة للجمعية العامة خلال توليهم رسمياً رئاسة مبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية.

**السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بدعم المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية في مرافق الرعاية الصحية، المؤلفة من بولندا وسلوفينيا وكولومبيا ومصر وموريتانيا ونيبال وهنغاريا وبلدي الفلبين.

تأهبنا ووقايتنا واستجابتنا لحالات الطوارئ الصحية. لقد اختبرت قدرتنا على العمل كمجتمع عالمي وكشفت عن أوجه عدم مساواة ساحقة في عالم اليوم. كما أنها ستختبر قدرتنا على التعلم من أعمالنا والمضي قدماً.

لقد كانت استجابتنا لكوفيد-19 والأزمة الاقتصادية الناتجة عنه استجابة مرتجلة. ويجب أن نحول ذلك إلى حلول مستدامة على المدى الطويل.

لذلك يشرفني أن أعرض اليوم، بالنيابة عن الفريق الأساسي لمبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية - الذي اضم إندونيسيا والبرازيل وتايلند وجنوب أفريقيا والسنغال وفرنسا والنرويج - مشروع القرار A/76/L.43 المعنون "الارتقاء بمنع الجوائح والتأهب والتصدي لها إلى أعلى مستويات القيادة السياسية". وأود أن أسلط الضوء على بعض العناصر الرئيسية لمشروع القرار.

أولاً، إنه يبعث برسالة واضحة مفادها أننا بحاجة إلى زيادة التعاون والتنسيق الدوليين بشأن التأهب للجوائح والتصدي لها على أعلى مستوى سياسي. وينبغي أن نعمل ذلك بتعزيز تنفيذنا للجوائح الصحية الدولية - وهي الصك الوحيد الملزم قانوناً الذي يحدد حقوق البلدان والتزاماتها بالإبلاغ عن أحداث الصحة العامة وحالات الطوارئ التي يمكن أن تعبر الحدود.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن ندعم المناقشات الجارية في منظمة الصحة العالمية من أجل وضع اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر حتى يكون العالم أفضل استعداداً وأكثر قدرة على الاستجابة لجائحة جديدة.

ثانياً، يدعو مشروع القرار الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية للوقاية من الأوبئة والتأهب لها والاستجابة لها في خططها الوطنية، وبناء نظم صحية قادرة على الصمود، وإعطاء الأولوية للرعاية الصحية الأولية - بما يكفل اتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره. ثالثاً، يدعو مشروع القرار إلى تمويل أكثر استدامة للتأهب للجوائح والاستجابة لها. ويشدد على أهمية التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به

اعترفاً بهذه الأزمة حتى قبل جائحة كوفيد-١٩ وجّه الأمين العام دعوة عالمية للعمل في آذار/مارس ٢٠١٨ مشدداً على أن الوصول إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مرافق الرعاية الصحية أمر أساسي لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة الحاسمة، بما في ذلك إنهاء الفقر وتحسين التعليم والحد من أوجه عدم المساواة وتوفير المياه النظيفة والصرف الصحي وتحسين الصحة والرفاه للجميع.

وستكون الاستثمارات في خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وتحسينها بمثابة خط دفاع أول لا غنى عنه عند تشي جائحة أخرى. كما أن المياه وخدماتها عنصر ضروري للرعاية الصحية الأولية فضلاً عن أنها أساس للنظم الصحية الفاعلة.

ولا يمكننا المبالغة في التأكيد على الدور الأساسي للمياه وخدماتها في مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات وضمان الوقاية من العدوى ومكافحتها وتوفير بيئات آمنة لرعاية الأم والطفل وأهم المعايير الأساسية في تحقيق هدف التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠.

والفلبين وهنغاريا - بوصفهما الرئيسيين المشاركين لمجموعة الأصدقاء المعنية بدعم المياه وخدماتها وعضوين في مجموعتنا - ملتزمون بتعزيز موضوع المياه الآمنة والمرافق الصحية والنظافة الصحية والوقاية من العدوى ومكافحتها في مرافق الرعاية الصحية في إطار الأمم المتحدة. وندعو الدول الأعضاء الأخرى إلى الانضمام إلينا في تعزيز جدول الأعمال هذا نحو التزامنا المشترك بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في عقد العمل هذا ودعمًا لتعزيز مستوى المناقشات بشأن الارتقاء بمنع الجوائح والتأهب والتصدي لها إلى أعلى مستويات القيادة السياسية.

ونحن على استعداد للعمل مع مجموعات أخرى من الأصدقاء لضمان الحياة الصحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار، فضلاً عن ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها بصورة مستدامة.

لا يزال التأثير المتعدد الأبعاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) أحد أكثر الشواغل إلحاحاً التي نواجهها لأنه قلب حياتنا رأساً على عقب وعكس مسار سنوات من مكاسب التنمية المستدامة علاوة على تعميق أوجه عدم المساواة لا سيما بين أكثر الفئات ضعفاً. تؤيد مجموعتنا موضوع مشروع القرار A/76/L.43 المتعلق بالصحة العالمية والسياسة الخارجية لهذا العام للارتقاء بالوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها إلى أعلى مستويات القيادة السياسية لكفالة البناء على نحو أفضل فيما بعد الأزمة الحالية وأن نكون أفضل استعداداً لحالات الطوارئ الصحية في المستقبل.

كما كشفت جائحة كوفيد-١٩ عن الحاجة العالمية الملحة إلى تحسين فرص الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مرافق الرعاية الصحية. ويعتبر توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع خط الدفاع الأول ضد كوفيد-١٩ خاصة وأنه فيروس ينتشر في ظروف عدم المساواة في مجتمعاتنا وأنظمتنا الصحية. لذلك فإن توفير المياه وخدماتها أمر حاسم لمنع انتشار كوفيد-١٩ والأمراض الأخرى، فضلاً عن توفير العلاج الآمن للمصابين والوقاية من الجوائح في المستقبل.

وبالمثل فإن توفير المياه وخدماتها إلى جانب مرافق الرعاية الصحية أساسيان لتوفير الرعاية الجيدة التي تركز على الإنسان، فضلاً عن التأهب في مجال الأمن الصحي وجهود الاستجابة. وتقل هذه الخدمات من التعرض للأمراض وانتقال الأمراض، فضلاً عن دعم كرامة جميع الناس وحقوقهم الإنسانية، لا سيما الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة بمن فيهم الأمهات والموليد الجدد والأطفال والسكان الأصليون.

يعدّ توفير المياه وخدماتها أمراً بالغ الأهمية لمنع وفاة الملايين بسبب عدم أمان خدمات الرعاية الصحية ورداءتها. ويؤثر انعدام هذه الخدمات الأساسية على ما يقرب من ملياري شخص وتعاني المجتمعات المحلية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أشد المعاناة من تلك المشكلة المدمرة في مجالي الاقتصاد والرعاية الصحية.

في ذلك الصدد، نرحب ترحيباً خاصاً بعدد من العناصر والالتزامات الهامة الواردة في مشروع القرار، بما في ذلك ما يتعلق بزيادة التنسيق الدولي ودعم العملية في جنيف بشأن اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر لمنظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، وإعطاء الأولوية للوقاية من الجوائح والتصدي لها في خطط عملنا الوطنية مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وتحقيق هدف التغطية الصحية الشاملة وبناء نظم صحية مرنة ومنصفة قادرة على توفير خدمات الصحة العامة الأساسية والخدمات الصحية الأخرى في حالات الطوارئ الصحية، والاعتراف بأهمية تحسين التصنيع العالمي والإقليمي والمحلي - وهو نهج يدعمه الاتحاد الأوروبي باستمرار في العديد من البلدان الأفريقية.

ونُفّر أيضاً بالحاجة إلى التمويل الكامل لمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، التي تعد الأداة الأقوى والمتعددة الأطراف حقاً لتقديم اللقاحات بصورة منصفة من خلال ركيزة الوصول العالمي للقاحات المضادة لكوفيد-19. كما أنها تعالج الاحتياجات من العلاجات والتشخيص والجانب الحاسم الأهمية لتعزيز النظم الصحية والاستعداد القطري.

ونحن ندرك بوضوح الآثار الضارة لكوفيد-19 على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ولا بد من ترجمة ذلك على وجه الاستعجال إلى تدابير مضادة فعالة الآن، على وجه السرعة. فالمساواة بين الجنسين شرط مسبق ليس لإعادة البناء على نحو أفضل وحسب، لكن أيضاً لمنع الجوائح والاستعداد لها على نحو فعال.

ويسعدنا أيضاً أن نرى اتفاقاً بشأن عقد اجتماع آخر رفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات في عام 2024، وهو ما يبدو بعيداً جداً، ولكن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للتصدي للجائحة الصامتة لمقاومة مضادات الميكروبات.

إن التصدي لتحديات صحة الإنسان والحيوان والنظام الإيكولوجي باستخدام نهج الصحة الواحدة أمر ضروري لمعالجة الأسباب الجذرية للجوائح. ويسرنا أن نرى أن الدعوة إلى تعاون أوثق بين منظمة الأغذية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الأوروبي بصفته مراقباً.

السيدة لودفيغ (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد: مقدونيا الشمالية، الجبل الأسود، صربيا، ألبانيا، بلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختشتاين فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

نود أن نبدأ بتوجيه الشكر إلى النرويج والفريق الأساسي بأسره على جهودهم ومشاركتهم في مشروع القرار A/76/L.43.

مع استمرار بقاء العالم تحت سيطرة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي تدخل الآن عامها الثالث فإن هذا الموضوع بالغ الأهمية لا سيما وأن الجوائح تشكل تهديداً كبيراً لصحتنا وحياتنا واقتصاداتنا وسبل عيشنا جميعاً.

وهذا هو الوقت المناسب لتضافر البشرية وتضامننا وتعاونها. وبدلاً من ذلك، تستهدف روسيا - خلال عدوانها العسكري الوحشي على أوكرانيا بمشاركة بيلاروسيا - المدنيين والبنية التحتية المدنية بشكل عشوائي بما في ذلك المستشفيات. ويطالب القرار لقرار دإط - 11/2 الذي اتخذناه في 24 آذار/مارس بالاحترام والحماية الكاملين لجميع العاملين في المجال الطبي والإنساني فضلاً عن المعدات والمرافق الطبية. ونحث روسيا على التمسك الكامل بالقرار واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي. ويساورنا القلق أيضاً إزاء الحالة الإنسانية المروعة فيما يتعلق بالعديد من النزاعات المسلحة الجارية الأخرى.

إن من المؤسف أن الجائحة الحالية لن تكون الجائحة الأخيرة. ونظراً لآثارها السلبية على جميع جوانب الحياة البشرية تقريباً يتعين علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع ظهور جائحة جديدة ومنع تحول الأوبئة إلى جوائح والاستعداد للتصدي للجوائح المستقبلية وغيرها من التهديدات الصحية بشكل أفضل.

كوفيد-١٩، مثل صندوق الرابطة للتصدي لجائحة كوفيد-١٩، ولا سيما إطار التعافي الشامل لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وخطة تنفيذه، التي تعد بمثابة استراتيجية الخروج الموحدة للمنطقة من جائحة كوفيد-١٩. والرابطة مصممة على العمل معاً من خلال الاستراتيجيات الخمس الواسعة النطاق لإطار الرابطة الشامل للتعافي بشأن الصحة والأمن البشري والتكامل الاقتصادي والتحول الرقمي والاستدامة.

وترى الرابطة، في إطار الاستراتيجية الواسعة النطاق بشأن الصحة، أن الحاجة تدعو إلى تعزيز إنتاج اللقاحات وتوزيعها في المنطقة لوضع حد فوري لجائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون وتبادل الخبرات مع الشركاء في مجالات البحث والتطوير والإنتاج وتوزيع اللقاحات؛ وتوفير سبل الوصول العادل إلى أدوية كوفيد-١٩؛ وجعل لقاحات كوفيد-١٩ متاحة وبأسعار معقولة للجميع كمناخ عامة عالمية؛ والاستعداد للطوارئ الصحية العامة الأخرى في المستقبل.

ومن شأن ذلك أن يساعد أيضاً على تعزيز أمن اللقاحات والاعتماد على الذات على الصعيد الإقليمي في المدى الأطول، وهي استراتيجية ذات أولوية للصحة في الرابطة على النحو الذي أكده إعلان قادة الرابطة بشأن أمن اللقاحات والاعتماد على الذات.

ونعتقد أيضاً أن بناء نظم صحية مرنة وقوية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة هو أساس الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها. كما نولي أهمية لتعزيز قدرة المنطقة على الاستعداد لطوارئ الصحة العامة والأمراض الناشئة والوقاية منها واكتشافها والاستجابة لها. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى تشغيل مركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا لطوارئ الصحة العامة والأمراض الناشئة، الذي سيكون بمثابة مركز تميز ومركز إقليمي للموارد.

ويجب علينا أيضاً أن نبني القدرة على الصمود في وجه الأمراض المعدية الناشئة والتهديدات الصحية في المستقبل، بما في ذلك مقاومة مضادات الميكروبات، التي تعترف الرابطة بأنها تشكل خطراً على البيئة وصحة الإنسان. لذلك ترحّب الرابطة بالعزم المقترح في مشروع

والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان قد أسفرت عن وضع مذكرة تفاهم رباعية الأطراف مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تم التوقيع عليها في آذار/مارس.

مع ذلك، وبالنظر إلى أن مشروع القرار A/76/L.43 هو مشروع قرار أساسي بشأن الصحة في الجمعية العامة، فإننا مقتنعون بأن النص كان سيستفيد أيضاً من إدماج بعض الجوانب الكلية الشمول، مثل الاعتراف الصريح بخدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية كجزء من الصحة العامة الأساسية.

وبغية إعداد مشروع القرار المقبل المتعلق بالصحة العالمية والسياسة الخارجية، نشجع العملية على أن تكون أكثر شفافية قليلاً حتى تتمكن الوفود من التخطيط وفقاً لذلك على أساس جدول زمني مشترك مبكر.

**السيد بروغثورا (تايلند) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم

بالتأييد عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ما برحت الصحة تكتسب باستمرار اهتماماً سياسياً في نيويورك على مر السنين، ولكن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وضعت الصحة، وعلى وجه الخصوص خلال العامين الماضيين، على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة. ولهذا السبب تعتقد الرابطة أن مشروع القرار السنوي الذي تقدمه مبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية، المعنون "الارتقاء بمنع الجوائح والتأهب والتصدي لها إلى أعلى مستويات القيادة السياسية" (A/76/L.43)، قد جاء في الوقت المناسب وهو وثيق الصلة بالموضوع.

ولا تزال الرابطة تشعر ببالغ القلق إزاء استمرار التكلفة البشرية والمعاناة، فضلاً عن الاضطراب الشديد الذي يلحق بالمجتمعات والاقتصادات والأثر المدمر الذي خلفه كوفيد-١٩ على الأرواح وسبل العيش، والذي أثر بشدة على المنطقة.

ولكي تخرج منطقتنا أقدر على امتصاص الصدمات وأكثر قوة، ستسعى الرابطة إلى التنفيذ الكامل والفعال لمبادرات الرابطة بشأن

ويجب أن يكون ذلك هدفاً، لسبب بسيط هو أن قضايا الصحة العالمية، مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لها تأثير واسع النطاق وشديد على عملنا في النهوض بجميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة، التي سأتناولها بإيجاز في ثلاث نقاط.

أولاً، فيما يتعلق بركيزة السلام والأمن، كثيراً ما تكافح البلدان التي تنفتقر إلى نظم صحية قوية وموثوقة، ولا سيما البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، من أجل بناء السلام أو الحفاظ عليه. ومن المحتمل أن يؤدي نقص الثقة أو غيابها في المؤسسات التي تقدم الخدمات الصحية الأساسية للسكان إلى نشوب نزاعات وإطالة أمدتها، على التوالي. ومن ثمّ يمكن أن تحدث أزمة إنسانية قد تهدد السلام والأمن على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

ثانياً، فيما يتعلق بركيزة التنمية، أطلقت الجائحة العنان لأزمة لم يسبق لها مثيل، مما أدى إلى عكس مسار التقدم المحرز في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17، مع تكبّد أشد الناس فقراً وضعفاً في العالم أكبر الضرر. كما أنها تواصل تسليط الضوء على أوجه عدم المساواة فيما بين البلدان وداخلها. وفي سياق أوسع، لا تزال الأزمة الصحية العالمية تؤثر على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

إن السبيل الوحيد إلى التعافي الشامل هو تطعيم العالم. ومادام التصدي للفيروس لا يتم على قدم المساواة، سيستمر التعطل الشديد في التدفقات التجارية وسلاسل الإمداد العالمية، مما يكلف الاقتصاد العالمي تريليون دولار ويعرقل تقدم البلدان نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً، فيما يتعلق بركيزة حقوق الإنسان، فإن حقوق الإنسان حاسمة الأهمية بلا شك في الاستجابة للجائحة والتعافي منها. والصحة حق أساسي من حقوق الإنسان لا غنى عنه من أجل التمتع بحقوق الإنسان الأخرى.

ولا يوجد بديل سوى العمل معاً لضمان توافر الرعاية الصحية وإمكانية الوصول إليها وجودتها كحق من حقوق الإنسان للجميع دون تمييز، بما في ذلك الحصول على اللقاح المضاد لكوفيد-19. يجب أن

القرار A/76/L.43 لعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات في عام 2024.

وفي الختام، تود الرابطة أن تؤكد من جديد التزامها بمواصلة العمل مع المجتمع الدولي، وخاصة مع منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة، من أجل تحقيق الحياة الصحية والرفاه للجميع، ولا سيما عن طريق إنهاء جائحة كوفيد-19، والخروج من عملية التعافي أقوى وأكثر قدرة على الصمود، وزيادة الاستعداد لحالات الطوارئ الصحية المستقبلية وغيرها من الصدمات.

**السيد عبد العزيز (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد ماليزيا

البيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويسرنا أيضاً أن نشارك في تقديم مشروع القرار A/76/L.43 اليوم.

وكما قال الأمين العام في عام 2020: "ل[و] الجائحة اختبار واضح للتعاون الدولي - وهو اختبار فشلنا فيه". (S/2020/953، المرفق الأول). ولا تزال كلماته ذات صلة حتى اليوم. وحتى الآن، لقي أكثر من 6 ملايين شخص حتفهم بسبب هذه الجائحة.

وعلى الرغم من حجم الجائحة وطابعها الذي لا يعرف حدوداً، لا يزال العالم اليوم يشهد نقصاً في التأهب والتضامن والتعاون على الصعيد العالمي. ولا يزال الانقسام سائداً بين شمال العالم وجنوبه، بما في ذلك بشأن المسائل المتعلقة بالحصول على اللقاحات. والأمر الأكثر إحباطاً هو أن الشك والشحناء بين بعض البلدان ما زالا يُحبطان الثقة والتعاون اللذين تشد الحاجة إليهما حتى في مواجهة التحديات المشتركة.

وتعتقد ماليزيا اعتقاداً راسخاً بأن التعافي العالمي لا يمكن أن يتحقق إلا عندما تتم السيطرة على الجائحة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تُطبّق مشاركة أكبر بين البلدان والجهات الفاعلة من غير الدول بشأن المسائل الصحية بشكل بارز في عملية صنع القرار المتعلقة بالسياسة الخارجية، بما في ذلك في المحافل المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة.

للقاحات والعلاجات المنقذة للحياة أثناء الجوائح وزيادة قدرة العديد من البلدان الأخرى على تصنيع اللقاحات والعلاجات.

إن أحد أكبر التهديدات التي تواجه عالم اليوم صغير ومجهري، ولكن لا بدّ أن يكون عملنا الجماعي كبيراً وجريئاً. ويجب أن يسير النهوض بالسياسة الخارجية والمصالح الصحية العالمية جنباً إلى جنب، حيث يتعين على البلدان أن تتشارك وتعمل معاً للاستجابة للأزمة الصحية العالمية وأثرها المدمر. وستواصل ماليزيا الاعتراف بتلك الروابط وتعزيزها، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذوها.

**السيدة بوليليا (أستراليا) (تكلت بالإنكليزية):** يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن كندا ونيوزيلندا وبلدي أستراليا.

وقبل أن أبدأ، أود أن أسجّل في المحضر أن مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا تدين بأشد العبارات الممكنة غزو روسيا غير المبرر وغير العادل وغير القانوني لأوكرانيا. إن الغزو انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك التقارير المروعة الواردة من منظمة الصحة العالمية عن عشرات الهجمات الروسية على موظفي الرعاية الصحية الأوكرانية ومرافقها.

وكما يشهد العالم بأسره الآن، سيكون لحرب روسيا على أوكرانيا العديد من الآثار الجانبية، بما في ذلك على الصحة العالمية، مع تراجع الأمن الغذائي وأمن الطاقة في جميع أنحاء العالم وتعطل سلاسل التوريد. وتؤيد مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا تأييداً قوياً سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وتدعو روسيا إلى سحب قواتها فوراً من الأراضي الأوكرانية، تمشياً مع القرار الملزم قانوناً الصادر عن محكمة العدل الدولية.

ونشكر الأمين العام على تقريره عن الصحة العالمية والسياسة الخارجية، ونشيد بدعوته إلى اتخاذ الدول الأعضاء إجراءات طموحة وبالتعاون الدولي لعكس الاتجاهات السلبية في الصحة والتنمية الناجمة عن آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). كما نشكر الفريق

تنتهي القومية اللقاحية، لأنها تترك الباب مفتوحاً أمام ظهور متحورات جديدة لا غير. وقد كشف ظهور متحور أوميكرون عن هذا الواقع القاسي.

إن صحة السكان وسلامة الكوكب أمران أساسيان للازدهار والأمن والاستقرار. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، أطلقت ماليزيا إطارها للسياسة الخارجية الماليزية في عالم ما بعد الجائحة والذي يحدد ثلاثة أهداف في الدبلوماسية الصحية على النحو التالي: أولاً، نطمح إلى أن تصبح جهة فاعلة تتمتع بالمسؤولية لتحقيق العدالة العالمية في مجال الصحة العامة؛ ثانياً، نسعى إلى بناء شراكات دولية بشأن الصحة العامة والبحوث وتطوير اللقاحات والقدرات الصيدلانية؛ وثالثاً، نلتزم بالنهج المتعددة الأطراف إزاء الصحة العامة والتحديات العالمية.

و نبدل قصارى جهدنا لترجمة تلك الالتزامات إلى أفعال. فعلى سبيل المثال، تستضيف ماليزيا حالياً مركزاً إقليمياً لمستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية التابع لبرنامج الأغذية العالمي، الذي يوفر حلولاً لسلسلة التوريد لدوائر العمل الإنساني، بما في ذلك شحنات مواد الإغاثة الإنسانية لدعم العمليات العالمية لمواجهة كوفيد-١٩. وبالإضافة إلى ذلك، تستضيف ماليزيا مكتباً تمثيلاً لمنظمة الصحة العالمية يضم ستة مراكز تعاونية وبحثية تعمل في أربع وكالات حكومية وجامعتين حكوميتين.

ونحن فخورون أيضاً باستضافة مركز الخدمات العالمي التابع لمنظمة الصحة العالمية وقد انضمنا إلى المنصة العالمية لتطوير لقاحات كوفيد-١٩، أي مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي. ودعماً للتضامن والإنسانية والتعددية، ساهمنا بتقديم ما يقرب من مليون لقاح إلى بنغلاديش ولاوس والبوسنة والهرسك وفلسطين. ولا نزال ملتزمين بمواصلة مساعدة البلدان ذات معدلات التطعيم المنخفضة من خلال توفير المساهمات من لقاح كوفيد-١٩.

وتؤيد ماليزيا أيضاً الدعوة إلى تعزيز التضامن العالمي في التصدي للجائحة واعتبار اللقاح منفعة عامة عالمية. وعلاوة على ذلك، نحتاج أيضاً إلى الضغط من أجل التنازل عن حقوق الملكية الفكرية

ويجب أن يظل العالم ملتزماً بالمساواة بين الجنسين والأمن الاقتصادي للمرأة وتمكينها ومشاركتها الكاملة والمتساوية والهادفة في أعمال الصحة والرعاية. وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان صحة مجتمعاتنا واقتصاداتنا ولكي نكون في أفضل وضع لمواجهة الجوائح المستقبلية مواجهة مباشرة.

إننا ملتزمون باستخلاص الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 لبناء نظام صحي عالمي أكثر مرونة واستجابة، مع وضع منظمة الصحة العالمية في صميمها. ونرى في صك دولي جديد بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها سبيلاً هاماً لتحقيق إصلاح طموح إلى جانب تنفيذ خطة أوسع نطاقاً لتعزيز الهيكل الصحي العالمي.

ونؤيد إجراء عملية تفاوض مفتوحة وشاملة وشفافة تجسد الخبرات والتحديات المتنوعة التي تواجهها الدول الأعضاء، بما في ذلك في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة.

وأخيراً، فقد واجهنا ظروفاً غير عادية في التفاوض على مشروع القرار هذا بالنظر إلى المناقشات العديدة الجارية بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها. ونود أن نشجع أعضاء الفريق الأساسي على التفكير، ولا سيما رئيسه للعام المقبل، بشأن أساليب العمل والجدول الزمنية التي من شأنها أن تسمح بإجراء مشاورات هادفة وشفافة حقاً مع عضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، سواء في نيويورك أو في جنيف. وعندما يُطرح مشروع القرار بعد ذلك للنظر فيه، سيكون من المهم ضمان أن يمثل التطورات في مجال الصحة العالمية والسياسة الخارجية، فضلاً عن تمثيل أصوات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأود أن أؤكد للجمعية استمرار المشاركة البناءة لوفود مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا.

**السيدة سليمان (بروني دار السلام) (تكلمت بالإنكليزية):** في البداية، تؤيد بروني دار السلام البيان الذي أدلى به ممثل تايلند بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تود بروني دار السلام أن تعرب عن تقديرها للأمين العام على تقريره الشامل في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/76/492).

الأساسي لمبادرة الصحة العالمية والسياسة الخارجية، ولا سيما النزوح، على قيادتها لمشروع القرار A/76/L.43 الذي ننظر فيه اليوم.

ولم تكن الظروف واضحة هذا العام نظراً للوتيرة السريعة للمناقشات بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها في جميع أنحاء العالم. ومنذ الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة في عام 2019، شهدنا الأثر المدمر وغير المسبوق لكوفيد-19 على الصحة العالمية والنظم الصحية. لقد شهدنا الأهمية الحاسمة لضمان الوصول العادل إلى اللقاحات وغيرها من الإمدادات الطبية في جميع أنحاء العالم، وما زلنا ملتزمين بهدف تطعيم 70 في المائة من سكان العالم ضد كوفيد-19 بحلول منتصف عام 2022، بما في ذلك من خلال تعزيز المنظومات التي تقدم اللقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص وغيرها من التقنيات الصحية.

ونعتقد أن تكلفة ضمان التغطية الصحية الشاملة وكذلك الوقاية من حالات الطوارئ الصحية والاستعداد لها منخفضة مقارنة بتكلفة الاستجابة لأزمات مثل كوفيد-19. ويجب أن نعطي الأولوية للإنفاق العام على الصحة والقطاعات الاجتماعية الأخرى مع استمرار الدول الأعضاء في معالجة القضايا المتعلقة بكوفيد إلى جانب الحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية.

وكما رأينا على الصعيد العالمي، تؤدي المرأة دوراً حيوياً في التعافي القوي والشامل والمستدام من الأزمات الصحية والاقتصادية الناجمة عن كوفيد-19. وسيكون دورها حاسماً بالنسبة للجوائح المستقبلية أيضاً. ولكن للجوائح تأثيراً كبيراً على النساء والفتيات، حيث تعطل حصولهن على التعليم والفرص الاقتصادية والحماية الاجتماعية والخدمات الصحية، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وتزيد من خطر العنف وشدته بالنسبة لعدد أكبر مما ينبغي. وينطبق ذلك أيضاً على الفئات المهمشة الأخرى، بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، وأفراد مجتمع الميم، والشعوب الأصلية والأقليات العرقية، الذين تأثروا جميعاً بشكل غير متناسب بالآثار الصحية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية للجائحة.

والخدمات. كما عملنا مع جيراننا الإقليميين لإنشاء ممرات خضراء متبادلة لتسهيل الأعمال التجارية الأساسية والسفر الرسمي خلال الجائحة بما في ذلك الاعتراف المتبادل بشهادات التطعيم.

وبروح من التضامن تبرعت بروني دار السلام أيضا بسلع ومعدات طبية لدعم أصدقائنا في المنطقة في كفاحهم ضد الجائحة، الأمر الذي قابلته أصدقائنا بالمثل أيضا. وذلك ما يعنيه أن تكون لدينا تعددية الأطراف: أن نساعد بعضنا بعضا عند الحاجة وأن نعطي عندما تكون لدينا الوسائل اللازمة.

لقد نجحت تدابير التخفيف السريعة التي اتخذتها بروني دار السلام ومنعت انتشار العدوى في مجتمعنا لأكثر من عام. ولكن لسوء الحظ تضررنا من الموجة الثانية للجائحة مثل كثيرين آخرين وعادت حالات انتقال العدوى محليا في آب/أغسطس ٢٠٢١. فزادت حكومة بلدنا على الفور القدرة على إجراء الاختبارات وجهود التطعيم وبرامج التوعية. وتمكننا من القيام بذلك بنجاح بدعم من شركائنا ومتطوعينا من القطاع الخاص، لا سيما المشاركة الفعالة لشبابنا.

وتمكنا اليوم من إجراء ما يصل إلى ٥ ٠٠٠ اختبار لكوفيد-١٩ يوميا، ما يساعد على ضمان احتواء انتشار الفيروس. كما أنشأنا مراكز متنقلة وسريعة الخدمة للاختبار والتطعيم في جميع أنحاء البلد لرعاية وحماية سكاننا.

وما زلنا نستخدم آلية واسعة النطاق لتتبع المخالطين باستخدام تطبيق يسمى BruHealth الذي حدد بفعالية مجموعات من حالات الإصابة الوافدة فضلا عن الإصابات المنقولة محليا. وما زلنا نؤكد أهمية التواصل والتفاعل الشفافين بين الحكومة والجمهور من خلال المؤتمرات الصحفية اليومية التي تستضيفها وزارة الصحة وزيادة الوعي العام بأهمية التباعد البدني والعزل الذاتي، علاوة على إجراءات النظافة والتعقيم الأساسية.

كما لعبت السياسة الخارجية دورا أساسيا في برنامجنا الوطني للتطعيم ضد كوفيد-١٩. وبدأت بروني دار السلام تطعيم سكانها في

وتتطلب الإجراءات ذات الأولوية المدرجة في التقرير دراسة متأنية في جهودنا المستمرة للتعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وكما أشار الأمين العام عن حق في تقريره فإن الصحة العالمية والسياسة الخارجية مرتبطتان ارتباطا لا انفصام بينهما. لذلك تتطلب الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للصحة العالمية حولا ليس على الصعيد المحلي فحسب بل أيضا على الصعيد الدولي.

لقد بينت أمثلة كثيرة في الماضي أن من شأن الموازنة بين الصحة العالمية والسياسة الخارجية أن تحقق فوائد كبيرة لصحة الكوكب والتنمية والنمو السلميين. وإذا أدمجت الصحة العالمية تماما في السياسة الخارجية خلال الفترة السابقة لجائحة كوفيد-١٩ لكان العالم أفضل استعدادا لمواجهة الأزمة بنظم صحية أكثر فعالية ومرونة.

ولكن تكشف الانفصال بين الصحة العالمية والسياسة الخارجية خلال الجائحة عندما انغلقت البلدان على نفسها وأصبحت أقل استعدادا للتعاون مع بعضها بعضا. فخلال المرحلة الأولى من الجائحة أصبحت النزعة القومية والحماوية جذابة سياسيا في أجزاء كثيرة من العالم. وأغلقت الكثير من البلدان حدودها بقرار انفرادي وحظرت تصدير الإمدادات الطبية الحيوية مثل أقنعة الوجه ومعدات الحماية الشخصية ومعدات الاختبار وأجهزة التنفس الصناعي وتبادلت اللوم فيما بينها ونشرت معلومات مضللة. غير أن المكاسب القصيرة الأجل التي تحققت من تلك الإجراءات لم تدم طويلا وثبت أنها أدت إلى نتائج عكسية.

ولا تستطيع بروني دار السلام - بوصفها بلدا صغيرا يعتمد على التجارة الحرة والحدود المفتوحة - أن تنغل على نفسها وتغلق حدودها تماما. وتعيّن عليها شأنها شأن الكثير من البلدان الأخرى الحفاظ على توازن دقيق بين الحاجة إلى إنقاذ الأرواح باحتواء انتشار الفيروس وحماية سبل العيش بإبقاء الاقتصاد مفتوحا وفاعلا.

وعملنا في وقت مبكر من انتشار الجائحة مع شركائنا التجاريين الرئيسيين لكي نكفل بقاء خطوطنا التجارية مفتوحة لتسهيل تدفق السلع

العالم، لأن المجتمع البشري مجتمع ذو مستقبل مشترك. ولا تقل حياة الناس وصحتهم في البلدان النامية قيمة أو أهمية عن حياة الناس في البلدان الأخرى.

وتظل اللقاحات أقوى سلاح ضد الفيروس. لذلك يشكل ضمان التوزيع العادل للقاحات أساسا للتعاون العالمي الحالي لمكافحة الجائحة. ويجب على جميع البلدان أن تقي بالتزاماتها في ذلك بدلا من مجرد تقديم الوعود. لقد كانت الصين أول البلدان التي اقترحت جعل لقاحات كوفيد-19 منفعة عامة عالمية، وهي أكبر مساهم في التوزيع العادل للقاحات، حيث وفرت حتى الآن أكثر من ٢,١ مليار جرعة لقاح لأكثر من ١٢٠ دولة ومنظمة دولية.

وما يزال واحد من كل اثنين من اللقاحات المستخدمة عالميا يصنع في الصين. كما أن الصين داعم قوي للإنتاج المشترك للقاحات. وكانت أول مؤيدي التنازل عن الملكية الفكرية للقاحات وأخذت زمام المبادرة في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وحتى الآن نفذت الصين إنتاجا مشتركا مع أكثر من ٢٠ دولة بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ ١ مليار جرعة.

كما تدعم الصين - بوصفها مشاركا نشطا في التعاون المتعدد الأطراف في توفير اللقاحات - منظمة الصحة العالمية في الاضطلاع بدور تنسيقي مركزي في تحديد أولويات احتياجات الشراء لمرفق كوفيد-19 على الصعيد العالمي. وتبرعت الصين بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لمرفق كوفيد-19 فضلا عن إمدادات تزيد على ٢٠٠ مليون جرعة من اللقاحات. ثانيا، في مواجهة الجائحة يجب أن نتمسك بالانفتاح والشمول، علاوة على استعادة التنمية الاقتصادية.

وقد تضررت السلسلة الصناعية العالمية وسلسلة التوريد بشدة بالجائحة. فقد اتسع الاختلال في هيكل العرض والطلب، وارتفعت الضغوط التضخمية.

إن تحقيق التنمية المستدامة والانتعاش الاقتصادي المستدام خلال الجائحة وتنسيق مهام مكافحة الجائحة وتحقيق الاستقرار

نيسان/أبريل ٢٠٢١ وتلقى حتى الآن أكثر من ٩٤ في المائة من سكاننا جرعتين من اللقاح مع إعطاء جرعة معززة ثالثة لنسبة ٦٠,٩ في المائة منهم. ولم يكن هذا الإنجاز ممكنا لولا دعم وتعاون أصدقائنا وشركائنا الخارجيين، فضلا عن مرفق كوفيد العالمي لإتاحة لقاحات كوفيد-19 ومصنعي اللقاحات.

إن بروني دار السلام ملتزمة بالقيام بدورها والعمل مع الأمم المتحدة لبناء نظام صحي عالمي أكثر مرونة وإصافا وشمولا يقوم على مبدأ توفير الرعاية الصحية الأساسية لشعبنا بجودة عالية وبأسعار معقولة ويمكن للجميع الحصول عليها. ويشمل ذلك الدعوة إلى تأييد عالمي للاعتراف المتبادل بجميع اللقاحات والموارد التي تقرها منظمة الصحة مع التخليص من السياسات التي تملي قائمة مقيدة من اللقاحات المسموح بدخولها عبر الحدود.

وعلى الرغم من الريبة المستمرة على مدى العامين الماضيين بينت جائحة كوفيد-19 أننا جميعا ننتمي إلى جنس بشري واحد، وأن لدينا الكثير من القواسم المشتركة أكثر مما كنا نعتقد. ولا يمكننا التغلب حقا على هذا الجائحة واجتياز ما أسماه الأمين العام الاختبار الهائل المتمثل في عدم السماح بتخلف أحد عن الركب إلا من خلال التضامن العالمي والعمل معا ودعم بعضنا بعضا.

**السيد غوو جياكون (الصين) (تكلم بالصينية):** ما برحت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مستمرة أو استمرت لما يقرب من عامين. ولا تزال أخطر جائحة منذ قرن تتفشى حيث تشكل الطفرات الفيروسية المتكررة تحديات خطيرة لحياة البشر وصحتهم وتتميتهم المستدامة. وبالتالي فإن التغلب على الجائحة في وقت مبكر واستعادة النمو الاقتصادي يظلان على رأس أولويات المجتمع الدولي.

وأود أن أدلي بالملاحظات الثلاث التالية.

أولا، في مواجهة الجائحة يجب علينا أن نتمسك بالتضامن والتعاون للتغلب على فجوة التحصين، لا سيما وأن الجائحة قد أثبتت مرة أخرى أنه لا توجد جزيرة معزولة وآمنة بصورة مطلقة في

وهي على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لبناء مجتمع يتشارك المصير مع البشرية.

**السيد روميرو بوينتس (كوبا) (تكلم بالإسبانية):** لقد أوضح مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في كل مكان النظام الدولي غير المنصف الذي نعيش فيه. وكانت أضعف البلدان والشعوب هي الأكثر تضرراً، لا بسبب الأثر المباشر للفيروس على الصحة وحسب، لكن أيضاً بسبب عواقبه الاجتماعية والاقتصادية.

وخلافاً للشعور الجماعي الذي ينبغي أن يسود في مثل هذا الواقع، انخرطت البلدان المتقدمة النمو في سباق محموم وغير مسؤول بهدف تأمين اللقاحات والتدابير اللازمة للحماية من كوفيد-19 لها وحدها. وبالمثل، طوال فترة الجائحة، تم تعزيز التدابير القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتجاهل لنداءات الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتخفيف التدابير التي تفرض صعوبات إضافية على البلدان المتضررة وهي تحاول الاستجابة للجائحة.

ولا يمكننا أن ننسى أن التحديات التي خلقتها جائحة كوفيد-19 قد أضيفت إلى التحديات الأخرى التي كنا نواجهها بالفعل من حيث الصحة العالمية، والتي تؤثر بشكل غير متناسب على أفقر البلدان، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل والأمراض غير المعدية. ومن المفارقات التي لا يمكن تحملها أن الملايين من الناس لا يزالون يموتون، في عالم يتسم بالكثير من التطور العلمي ويملك الكثير من الموارد الاقتصادية، بسبب أمراض يمكن علاجها أو الوقاية منها. وما دام هناك نظام يمنح الأفضلية للقلّة على حساب الأكثرية، فإننا لن نتمكن من المضي قدماً لإطلاق في مجال الصحة العالمية.

وعلى مدى ما يقرب من عامين من جائحة كوفيد-19، تعين على كوبا أن تتعامل، بالإضافة إلى المسائل المتصلة بذلك المرض بالذات، مع عدوان حكومة الولايات المتحدة الذي كَتَفَ، بطريقة انتهازية وإجرامية، أطول حصار اقتصادي وتجاري ومالي فرض على

في الاقتصاد وحماية سبل عيش الناس هي قضايا مشتركة نواجهها جميعاً. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، اقترح الرئيس شي جينبينغ، خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة (انظر A/76/PV.3)، مبادرة إنمائية عالمية تدعم المفهوم الأساسي المتمثل في وضع الناس في المقام الأول، باتباع المبدأ التوجيهي للتعاون العملي، والدعوة إلى روح الشراكة المفتوحة والشاملة، ودعوة المجتمع الدولي إلى التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والهدف من ذلك هو النهوض بتنمية عالمية أمتن وأكثر اخضراراً وصحة، وبناء مستقبل مشترك للتنمية العالمية، ووضع مخطط للتعاون الإنمائي الدولي، وتوفير التوجيه للنهوض بالتنمية العالمية والتعاون الإنمائي الدولي.

ومبادرة التنمية العالمية منفعة عامة مهمة أخرى تقدمها الصين للمجتمع الدولي. والمبادرة مفتوحة للعالم، وجميع البلدان مرحب بها للمشاركة وبذل جهود مشتركة لتسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

ثالثاً، في مواجهة الجائحة، يجب أن نعالج الأعراض والأسباب الجذرية وأن نحسن نظام الإدارة. فجائحة كوفيد-19 اختبار حاسم لنظام الإدارة الصحية العالمية. ويجب أن نعزز دور الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، وأن نحسن النظام العالمي للوقاية من الأمراض ومكافحتها، وأن نمنع الفاشيات المحتملة في المستقبل، وأن نستجيب لها على نحو أفضل. ويجب أن نتمسك بروح المشاورات المكثفة والمساهمات المشتركة والمنافع المشتركة، وأن نصغي تماماً إلى آراء البلدان النامية وأن نجسد شواغلها ومطالبها المشروعة على نحو أفضل.

ومن الضروري تحسين قدرتنا في الرصد والإنذار المبكر والاستجابة للطوارئ؛ وفي علاج المرضى أثناء الجوائح الكبرى؛ وفي مخصصات الطوارئ والخدمات اللوجستية لمكافحة المعلومات المضللة وتقديم الدعم للبلدان النامية.

وما فتئت الصين ملتزمة دائماً بالوقاية من الجوائح والاستجابة لها. وهي منفتحة على أي جهود وتدابير من شأنها أن تساعد على تعزيز التضامن العالمي وتنسيق الاستجابات للجوائح في المستقبل،

السيد كونستانتيونبولسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):  
نود أن نشكر الفريق الأساسي لمبادرة الصحة العالمية والسياسة الخارجية، بقيادة النرويج، على عرضه مشروع القرار المواضيعي التقليدي (A/76/L.43) وعلى المشاورات التي أجريت. ويرحب الوفد الروسي بتلك الوثيقة ويؤيد اعتمادها من جانب الجمعية العامة.

وعلى الرغم من ضيق الإطار الزمني وعملية التفاوض المكثفة، معروض علينا نص مشروع قرار مقتضب ويركز بوضوح على الموضوع. ونحن راضون عن هذا النهج ويسرنا أن تعليقاتنا وأوليواتنا الرئيسية قد أخذت في الاعتبار. ونرحب بإعادة التأكيد في مشروع القرار على الدور المركزي الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية في الجهود المتعددة الأطراف للحماية من الأمراض المعدية. وندعو إلى زيادة تعزيز منظمة الصحة العالمية بوصفها منسقا للتعاون الدولي في هذا الميدان.

وفي ذلك السياق، نعتقد أن من الأهمية القصوى أن تؤكد الوثيقة من جديد أهمية اللوائح الصحية الدولية بوصفها وثيقة قانونية رئيسية بشأن التأهب لحالات الطوارئ في القطاع الصحي. ونتفق أيضا مع الأحكام المتعلقة بصك قانوني جديد محتمل، تحت رعاية منظمة الصحة العالمية، من شأنه أن يرتبط بالاتفاقات كجزء من جمعية الصحة العالمية.

ويشدد مشروع القرار بحق على الحاجة إلى الوصول العادل إلى وسائل تشخيص مرض فيروس كورونا وعلاجه والحصول على لقاحاته، فضلا عن الدور الإيجابي الذي تؤديه مختلف المبادرات للتصدي لهذا التحدي الحاسم. ونشعر بالارتياح أيضا لتركيز مشروع القرار على تحقيق التغطية الصحية الشاملة، مع التركيز بشكل خاص على الرعاية الصحية الأولية بوصفها أساسا لهذه العملية. ونشدد أيضا بقرار عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات في عام ٢٠٢٤ ونتطلع إلى المشاركة الوثيقة للدول الأعضاء في الإعداد له.

أي بلد على الإطلاق، وانخرط في حرب غير تقليدية تهدف إلى زعزعة استقرار البلد. والحصار يعوق حصول كوبا على التكنولوجيا والمعدات والعلاجات والعقاقير من شركات الولايات المتحدة، وهي لوازم لا يمكن الحصول عليها إلا بأسعار أعلى عن طريق وسطاء، أو يجب الاستعاضة عنها بأدوية جنيسة أقل فعالية. وهذا يجعل من الصعب على الناس الحصول على الأدوية المطلوبة يوميا في الوقت المناسب ويخلق ندرة في تلك المستخدمة في المستشفيات.

وفي مواجهة تلك الندرة الهائلة، ابتكرت الأوساط العلمية الكوبية ثلاثة لقاحات ولقاحين مرشحين خاصين بنا ضد كوفيد-١٩، مما سمح للبلد بتطعيم ٨٩,٤ في المائة من سكاننا بالكامل، بعد أن أعطيت حتى ٢٦ آذار/مارس أكثر من ٣٥ مليون جرعة.

وفي إطار هذا الجهد، كانت كوبا أول بلد يبدأ في تطعيم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٢ و ١٨ عاماً ضد كوفيد-١٩. وهذا يوضح نظامنا العلمي المعزز وابتكارنا التكنولوجي في خدمة شعبنا. وقد كررنا أيضاً الإعراب عن استعدادنا للعمل مع البلدان الأخرى المهتمة بإبرام اتفاقات بشأن توريد اللقاحات وإنتاجها، كمساهمة متواضعة في تحقيق هدف تحقيق التحصين الشامل قريبا.

وبينما حاولت الولايات المتحدة مضاهاة الخدمات الصحية التي قدمناها إلى مختلف الدول، أرسلت كوبا أكثر من ٩٠٠ ٤ موظف منظمين في ٥٧ فريقاً طبياً إلى ٤٠ بلداً وإقليماً متأثراً بكوفيد-١٩ استجابة للطلبات التي تلقيناها، مسترشدة بإحساسها العميق بالتضامن والإنسانية. وكان يمكننا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير لصالح بلدنا من حيث الصحة أو لدعم جهود البلدان الأخرى، بما في ذلك في سياق كوفيد-١٩، لو تمكنا من الحصول على الموارد التي حُرمتنا منها بسبب الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة بشكل غير قانوني.

وستواصل كوبا الدعوة إلى مناصرة إيجاد عالم أعدل لجميع الأمم والشعوب، عالم يسود فيه التضامن والتعاون وتعددية الأطراف وتعطى فيه الأولوية للممارسة الكاملة للحق في الصحة.

السيد محمود (مصر): بداية، أتوجه بالشكر لوفود الدول الأعضاء بالمجموعة الأساسية لمبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية على تقديم مشروع القرار المعنون "الارتقاء بمنع الجوائح والتأهب والتصدي لها إلى أعلى مستويات القيادة السياسية" (A/76/L.43)، وكذلك لوفد النرويج على تيسير المشاورات حوله، حيث يتزامن موعد طرح مشروع القرار مع بدء العام الثالث للجهود الدولية للاستجابة لجائحة فيروس كورونا والتصدي لتداعياتها على مجتمعاتنا.

فمع استمرار الجائحة للعام الثالث، لا نزال نشهد ظهور متحورات جديدة للفيروس بالرغم من التقدم العلمي في إنتاج وتوزيع اللقاحات وكذلك المبادرات الناجحة التي هدفت لتقليص الفجوة بين الإنتاج والطلب. ومن ثم، يؤكد الوضع الحالي أهمية تعزيز توفير اللقاحات لكافة الدول مما يتطلب نهجاً شاملاً بناءً على توافر الإرادة السياسية على أعلى المستويات وكذلك تقديم المزيد من التسهيلات أمام النفاذ للتمويل والتكنولوجيات ذات الصلة. وفي هذا الإطار، فقد دعت مصر لاستراتيجية دولية تراعي القدرات التصنيعية للدول الأعضاء، وتساهم في بناء القدرات بها، وتنظم عملية نقل التكنولوجيا للقاحات والأدوية والمواد الخام. فكما أشار التقرير الأخير للأمين العام عن أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢١، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يشهد تأخراً حتى قبل بدء الجائحة، مما يؤكد ضرورة تضافر الجهود لتسريع وتيرة مواجهة الفيروس وتعزيز التعامل مع تداعياته الاقتصادية والاجتماعية.

وبذلت مصر جهوداً عديدة لتسريع وتيرة تلقي مواطنيها للقاحات، لا سيما الأكثر تأثراً من الفيروس، بجانب العمل على توطين صناعة اللقاحات ونقل التكنولوجيا المعتمدة الخاصة بها، بما يأتي في إطار حرص مصر أن تصبح مركزاً إقليمياً لتصدير اللقاحات ودعم كافة دول الجوار. وقد بلغ عدد الجرعات المقدمة في مصر أكثر من ٧٦ مليون جرعة، من مختلف أنواع اللقاحات، حيث يقدر عدد من تم تحصينهم بالكامل نحو ٣٢ مليون شخص.

كما بدأت مصر التجارب السريرية للقاح المصري "إيجي فاكس"، مما يعكس ما تمتلكه مصر من إمكانيات للإنتاج، خاصة أنه يأتي

وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه سيكون من غير المجدي محاولة استباق أو التعجيل بنتائج العملية المهنية التي اتفقت عليها الدول الأعضاء للتصدي للجائحة. ويمكن أن يشمل ذلك إطلاق مبادرات موازية في منصات أخرى للأمم المتحدة أو خارج المنظمة العالمية. وينطوي هذا النهج على خطر تجزئة جدول الأعمال الحاسم هذا وتشويش فهمه الوحيد، وهو ما لا يخدم، في رأينا، الغرض المتمثل في توحيد المجتمع الدولي لمنع حدوث مشاكل مماثلة في المستقبل.

ويجب علينا أيضاً أن نرد على تلك الوفود التي استخدمت، للأسف مرة أخرى، حدثاً قطاعياً محدداً في الجمعية العامة من أجل مواصلة حرب معلومات. ويدهش وفد بلدينا الاتهامات الباطلة الموجهة إلينا. فقد وافيا المجتمع الدولي مرارا وتكرارا بمعلومات عن أسباب وأهداف عملياتنا الخاصة في أوكرانيا، وهي معروفة جيداً. ولن نكررها مرة أخرى.

ومع ذلك، نود أن نسترعي الانتباه إلى أن الدول التي تدعي أنها تؤيد الثوابت الأساسية الحقيقية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي قد داست عليها - لسنوات عديدة - ولا تزال تفعل ذلك، أو أنها تفضل التلاعب وعدم ملاحظة واقع غير مرغوب فيه.

وفي هذا السياق، ليس من الواضح لماذا لم ترد على القصف العنيف الذي شنه الجيش الأوكراني على المستشفى في دونباس أو تتفاعل معه. ولماذا لم تطرح في الأمم المتحدة مسألة عواقب الحصار التجاري والاقتصادي المفروض على دونباس، الذي فرضته سلطات كييف، أو عدم إمكانية الحصول على الأدوية في دونيتسك ولوهانسك؟ لماذا تتجاهل استخدام الكتلاب القومية للبنية التحتية المدنية لأغراض عسكرية والمدنيين كدروع بشرية؟ ماذا عن البيانات المشينة التي أدلى بها مدير أحد المستشفيات الأوكرانية الذي دعا إلى ممارسة العنف ضد السجناء الروس؟

وندعو إلى التخلي عن المعايير المزدوجة وعدم تسييس عمل الجمعية العامة. فهذا يؤدي إلى نتائج عكسية ولن يسمح لنا بمعالجة أي مشاكل. وهناك صيغ أخرى داخل الأمم المتحدة لهذا النوع من المناقشة. إننا لا ننوي العودة إلى هذا الموضوع مرة أخرى.

وعلى المستوى القاري، قامت مصر مؤخراً بالتصديق على الاتفاقية الأفريقية المنشئة لوكالة الأدوية الأفريقية والتي تهدف لتعزيز القدرات المحلية للصناعات الدوائية بالدول الأفريقية وتحسين القدرات الطبية من خلال معالجة الفجوة في إنتاج الأدوية ومواجهة التحديات الخاصة بالتصنيع الدوائي بقارتنا الأفريقية. وفي هذا الصدد أيضاً، تعترم مصر استضافة المعرض والمنتدى الطبي الأفريقي الأول "أفريكا هيلث إكسكون" في حزيران/يونيه ٢٠٢٢ بهدف تلبية الاحتياجات بالمجال الطبي سواء من المنتجات أو الخدمات وضمان نفاذ المنتجات الطبية الحديثة وإتاحتها للدول الأفريقية.

وفي الختام، إن استمرار الوضع الحالي يتطلب تضافر الجهود الدولية للتغلب على التحديات الراهنة وضمان أن تكون عملية التعافي من الجائحة شاملة وناجحة. وكما ورد بمشروع القرار المطروح أمامنا اليوم، تكمن الحاجة في تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين لتعزيز الوقاية والتأهب للجوائح وسبل الاستجابة لها، وأؤكد في هذا الإطار التزام مصر الكامل بدعم الجهود الرامية لتعزيز الأمن الصحي إقليمياً ودولياً.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

بالتزامن مع نجاح مصر في إنتاج أكثر من ٣٠ مليون جرعة من لقاح ساينوفاك - فاكسيرا بهدف تلبية الاحتياجات المحلية والمساهمة في سلسلة التوريد العالمية فضلاً عن توفير جانب من إنتاج مصر المحلي لدول الجوار ذات النسب المنخفضة من التطعيم. ونحن ممتنون للتعاون مع الصين على ذلك الصعيد. ولعل الإعلان عن إدراج مصر ضمن الدول الأفريقية المتلقية لتكنولوجيا لقاحات الحمض النووي الريبي لخير دليل على ما تمتلكه مصر من قدرات تصنيعية في هذا المضمار.

وتأتي كل تلك النجاحات في إطار ما تم بذله من جهد للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية بكافة الربوع المصرية، حيث قامت مصر بتنفيذ العديد من المبادرات الصحية الشاملة تحت عنوان ١٠٠ مليون صحة، وهي مبادرات وطنية ومن بينها الحملة القومية للقضاء على فيروس سي والكشف عن الأمراض غير السارية، وكذلك مبادرة دعم صحة المرأة المصرية، وغيرها من المبادرات الهامة، فضلاً عن إطلاق مشروع التأمين الصحي الشامل لكل المصريين الذي يهدف لإزالة عبء الإنفاق الصحي عن المواطن وتخفيفه بما يأتي في إطار تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠.